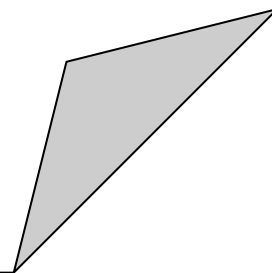


الفصل التمهيدي
الإطار المنهجي للدراسة



1.1 المقدمة:

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والانهيارات المالية منها انهيار البورصة الأمريكية عام 1929 الذي جاء إيذاناً بجلول الكساد الكبير. كما وقعت عدة نوبات من الأزمات انطلاقاً من ثمانينات القرن العشرين، بدءاً بأزمة الدين في أمريكا اللاتينية (1981-1982) التي امتدت لقرابة عقد من الزمن، ثم أزمة آلية سعر الصرف الأوروبية (1992-1993)، التي تبعتها سلسلة من الأزمات المالية الحادة وخاصة في اقتصاديات الأسواق الناشئة كأزمة المكسيك (1994-1995)، أزمة جنوب شرق آسيا (1997-1998)، روسيا عام 1998، البرازيل (1998-1999)، تركيا سنة 2001، والأرجنتين (2001-2002). وتعتبر الأزمة المالية العالمية لعام (2007-2008) التي تمثل امتداداً لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أحد أقوى الأزمات المالية من حيث عمقها ومدى انتشارها العالمي.

ولما كانت الشرارة الأولى لأزمة 2007 هي انفجار فقاعة القروض الرهنية الثانوية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة، وانهيار أنشطة التوريق في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه سرعان ما انتشرت العدوى إلى الكثير من الشركات والمؤسسات المالية المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع العقار وإلى قطاعات واسعة في الاقتصاد الأمريكي ومنه إلى الأسواق المالية في العديد من اقتصاديات العالم، لتشمل بذلك الدول الأوروبية والآسيوية، وتنتقل بعدها إلى الدول النامية.

ورغم أن هذه الأزمة كانت مختلفة عن سابقتها في بعض النواحي، إلا أنها أيضاً تشترك معها في العديد من الخصائص ولم تقتصر تأثيراتها على البنوك أو النظام المالي فقط بل تعدتها إلى الاقتصاد الحقيقي، وكان لها وقع كبير وتأثير مدمر واسع المدى على كل المستويات، كما أنها لم تقتصر على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل امتدت آثارها السلبية إلى دول أخرى وهددت النظام المالي العالمي، كنتيجة طبيعية للعولمة الاقتصادية، والعولمة المالية على وجه التحديد.

وبالرغم أن موضوع الأزمات المالية يضرب بجذوره في التاريخ، إلا أنه عاد لي طرح نفسه بقوة مع تصاعد ظاهرة العولمة المالية. فالأزمات المالية التي مست البلدان المتقدمة والنامية في العقود الأخيرة كانت مكلفة من حيث التباطؤ الاقتصادي و الخسائر في الإنتاج وانخفاض معدلات النمو،

إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وتعتبر الأزمة المالية العالمية (2007-2008) من أبرز وأحدث الأمثلة على ذلك. ورغم أن إدارة الأزمات وعلاجها، حيث تحدث بحكمة ونجاح والتخفيف من آثارها السلبية أمر في غاية الأهمية إلا أن الأهم من ذلك والأقل تكلفة هو التوفيق في إتباع سياسات وإجراءات تساعد على الوقاية من الازمة وتفاذي حدوثها أصلاً. ولعل هذا ما يدفعنا إلى محاولة تحديد أهم أسباب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والأزمات التي سبقتها، والوقوف على أهم تأثيراتها وقنوات انتشارها كخطوة أولى للبحث عن الآليات والإجراءات التي من شأنها أن تجنب الدول وتقيها مخاطر الأزمات المالية.

2.1 الدراسات السابقة:

سوف نتطرق في الدراسات السابقة على دور صندوق النقد الدولي في التعامل مع الازمة المالية الراهنة على الاقصاديات العالمية والعربية.

1- دراسة الدكتور (شعبان صدام الامارة 2015) وهي بعنوان دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية العالمية حيث تطرقت هذه الدراسة الى التعرف على دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والإجراءات المتخذة من قبل الدول الأعضاء حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي من اجل الوصول الى تحليل العلاقة بين معطيات الازمة المالية وامتدادها الى الدول والإصلاحات اللازمة لعمل صندوق النقد الدولي لمواجهة الازمة واستنتجت الدراسة الى ان دور صندوق النقد الدولي غير فعال في التعامل مع الازمة المالية.

2- دراسة (الصادق محمد الالافي 2010) رسالة ماجستير بعنوان الازمة المالية العالمية واثارها على الدول العربية المصدرة للنفط حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتهدف الى التعرف على الازمة المالية وتداعياتها واثارها على الدول العربية المصدرة للنفط واطهرت نتائج الدراسة الى ان الدول النفطية قادرة على التكيف والتعامل مع الازمة المالية في ظل وجود ادارة سياسية قوية لتزيد من استثماراتها البديلة وربط العملة المحلية بسلة عملات دولية.

3- دراسة (ايمان محمود عبدالطيف 2011) بعنوان الازمات المالية الأسباب والاثار والمعالجات واهتمت الدراسة بخصوص التراجع الكبير في أسواق الاستثمار وشح السيولة وتراجع أسعار النفط مما اثر بشكل سلبي على ميزانيات واقتصاديات الدول وتركز الدراسة على تشخيص وتحليل الازمة المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي في 2008 وتحديد اهم المتغيرات التي أدت الى ظهور الازمة وتحليل رؤية المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية في مختلف دول العالم للازمة المالية العالمية واستنتجت ان الازمة سببت اضطراب حاد في بعض التوازنات الاقتصادية في عدد من المؤسسات المالية الكبرى الى ان امتدت الى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ومع ان الازمة المالية ليست بجديدة ولكنها الأقوى من بين الازمات وهي ازمة مركبة اثرت على الأسواق المالية والبنوك العقارية وسميت بأزمة الرهن العقاري.

4- دراسة (نادية العقون 2013) بعنوان العولمة الاقتصادية والأزمات المالية (الوقاية والعلاج) وتهدف الدراسة الى التطرق للآزمة المالية وما افرزته من تأثيرات كبيرة على حركة التجارة الخارجية وحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي ومن خلال هذه الدراسة تركز في بدايتها على قطاع العقارات ومن ثم انكماش في أسواق الإسكان ومن ثم شح السيولة في أسواق الأوراق المالية وأسواق الائتمان وانهايار أسعار العقارات وامتدت هذه الآزمة لتنتقل من الاقتصاد الأمريكي الى عدة اقتصاديات أوروبية ومنها الى بعض الاقتصاديات العربية عبر أسواق المال وسعر الصرف والتجارة الخارجية وترتب عنها تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتعرض عدد كبير من المؤسسات المالية الكبيرة للإفلاس.

5- دراسة (لبلع الفطيمة الآزمة المالية العالمية على الصادرات النفطية للدول العربية 2016) أطروحة دكتوراه حيث تهدف الدراسة الى تطور الآزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومعرفة مدى انعكاساتها والأطراف الفعالة في السوق النفطية مع تشخيص نقاط القوة والضعف للنفط العربي في الأسواق العالمية واستخدم في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والتاريخي واستندت هذه الدراسة على أهمية الآزمة المالية العالمية في 2008 والتي تعتبر من اهم الآزمات المالية وأخطرها ومعرفة الأثر الذي خلفته هذه الآزمة على الصادرات النفطية واستنتجت الدراسة الى ان الآزمة المالية كان لها تأثير في الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة وعملية توريق الديون وانخفاض مستوى الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية وانعكست الآزمة على جميع دول العالم بشكل سلبي وبدرجات متفاوتة من خلال قنوات متعددة ومختلفة حيث ان دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اكثر تضررا مقارنة بالدول العربية منها اقل تضرر وتوصي الدراسة بتشديد الرقابة على المؤسسات المالية وخاصة التي تقوم بتصنيف السندات والعمل على تنويع الصادرات للدول النفطية ووضع خطط وبرامج تسمح بتقدير حجم انعكاسات الآزمة المالية على الدول العربية المصدرة للنفط ووضع الاحتياطات اللازمة لتخفيف الاضرار.

6- دراسة (منتظر فاضل البطاط - ندوة هلال جودة بعنوان تحليل تداعيات الآزمة المالية العالمية. الأسباب والاثار 2011) حيث أن الدراسة تهدف الى تحليل مفهوم الآزمة المالية والتطور التاريخي للآزمات التي حصلت في النظام الاقتصادي وتأتي أهمية الدراسة الى ان الآزمة المالية قد افرزت اثار سلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وتوصلت الدراسة الى ان الآزمة

المالية اثرت على الاقتصاد الأمريكي بسبب مشكلة الرهن العقاري ومن ثم اثرت على الاستهلاك الفردي وامتدت الى الأسواق المالية وجميع القطاعات واثرت ذلك على الاستهلاك اليومي للفرد وامتدت الى الدول المتقدمة بالإضافة الى الدول العربية النفطية وغير النفطية وتوصي الدراسة الى إعادة اصلاح النظام النقدي والمالي والعمل على تحديد إصلاحات من شأنها الحد من حدوث أزمات مشابهه مع مراجعة المعايير المحاسبية والدولية لكي تكون اكثر قدرة على التعامل مع حدوث الازمات.

3.1 مشكلة البحث:

حدثت العديد من الأزمات في الاقتصاد العالمي كان آخرها الأزمة المالية 2007 موضوع الدراسة، ونظراً للتأثير السلبي الذي أحدثته هذه الأزمة على اقتصاديات الدول فإنه هناك العديد من التساؤلات عن أسباب هذه الأزمة ولماذا انتشرت بسرعة وما هي آثارها على الصعيد العالمي، وما الدور الذي ممكن أن تقوم به المؤسسات المالية الدولية؟ وأن وجود أي مؤسسة تعني بتقديم دور بارز للمساهمة في مواجهة الآثار المترتبة عليها من شأن أن يخفف من حدتها في إيجاد حلول لها ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة مساهمة صندوق النقد الدولي وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي الآليات التي يتدخل بيها الصندوق في معالجة الازمات.
- ما هي فاعلية سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي في ظل الازمة المالية الراهنة.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إظهار ما قام به صندوق النقد الدولي من خلال مساهمته في معالجة الأزمات المالية السابقة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، وتوضيح طبيعة الدور الذي قام به في معالجة أزمة 2007، وذلك من خلال تحليل مدى فاعلية مساهمته في تقليل من حدة الأزمة، والتقليل من مخاطرها على اقتصاديات الدول، وبالتالي فإنه يندرج تحت هذا السياق.

5.1 أهمية البحث للعلم:

- 1- معرفة الأزمة المالية وسبل مواجهتها وكيف تم علاج اثارها في الدول التي تعرضت لها.
- 2- التعريف بطبيعة الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في هذا الشأن.

3- التعريف بمدى مساهمة صندوق النقد الدولي في التقليل من حدة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية الحالية (أزمة 2007).

7.1 أهمية البحث للمجتمع:

إنَّ التقدم الاقتصادي والعلمي له تأثير ايجابياً على أوضاع المعيشة للمجتمعات البشريّة، كما إن تزويد المؤسسات والحكومات بمعلومات عن الأزمات المالية والتعريف بأهمية المؤسسات الدولية بالأخص صندوق النقد الدولي لمعرفة مدى الاعتماد على مثل هذه المؤسسات في التصدي للأزمات الاقتصادية التي قد تواجهها.

6.1 أهداف البحث:

تكمّن أهداف البحث:

تهدف الدراسة البحثية بصورة رئيسة الى التعرف على مدى فاعلية سياسات وبرامج الصندوق في مواجهة الازمات المالية وذلك من خلال:

- 1- التعرف على الآثار السلبية الناتجة عن الازمة
- 2- التعريف بصندوق النقد الدولي والدور الذي يقوم به لحل الازمة المالية.
- 3- التعرف على برامج الإصلاح التي يقوم بها الصندوق والتعامل مع الازمة المالية.
- 4- تقييم فاعلية سياسات الصندوق في مواجهة الازمة المالية الراهنة.

7.1 فرضيات البحث:

تنطلق فرضيات البحث من قرضيه أساسية وهي:

- سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي غير فعالة في ظل الازمة المالية والاقتصادية في الدول النامية والدول العربية بصورة خاصة.

8.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة بصورة رئيسية على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع آثار الأزمة المالية الراهنة في عدد من الدول النامية والعربية منها والتي ارتبطت مع صندوق النقد الدولي والتزمت بسياسات وبرامج الصندوق المعلنة لتحليل آثار هذه السياسات والبرامج في ظل الأزمة المالية الراهنة وصولاً لتقييم مدى فاعلية وكفاءة هذه السياسات والبرامج.

كما أعتد أيضا على المنهج التاريخي في سرد وتحليل أثار الازمات المالية التي شهدها الاقتصاء العالمي.

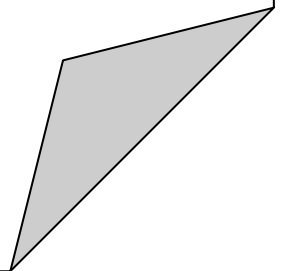
9.1 حدود البحث:

- يتمحور النطاق البحثي في الازمات العالمية ومستوى الازمة المالية.
- التركيز على الدول العربية المرتبطة بالتعامل مع صندوق النقد الدولي.

10.1 النطاق الزمني

(2012-2007)

الفصل الأول
المؤسسات المالية الدولية مع إشارة خاصة
لصندوق النقد الدولي



1.2 تمهيد:

تعتبر المؤسسات المالية الدولية عنصر مهم للمساهمة في استقرار الاقتصاد العالمي وتوازنه، وإن ظهور الحاجة على وجود صندوق النقد الدولي كانت نتيجة لمجموعة من الأزمات النقدية والمالية العالمية والتي كان أولها أزمة سنة 1929-1931 ف، حيث عرف الاقتصاد الدولي أزمة حادة إبان فترة الكساد العظيم ارتبطت أسبابها بالظروف العالمية التي سادت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالفكر الاقتصادي "الكلاسيكي" الذي كان سائداً آنذاك إلى جانب ما تعرضت له بورصة نيويورك للأوراق المالية من تدهور في أسعار الأسهم، وقد كان لهذه الأزمة مجموعة من الخصائص أبرزها أنها على ارتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي، واستمرت الأزمة لفترة طويلة، كما أن عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 حوالي (40%) من إجمالي عدد البنوك في الولايات المتحدة، مما نتج عنه انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، هذا بالإضافة إلى اختلاف أمد ودرجة حدة الأزمة من دولة لأخرى بشكل كبير، ففي خريف 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ربيع سنة 1931 امتدت الأزمة النقدية إلى الدول الأوروبية ورافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات⁽¹⁾.

ثم كانت الأزمة النقدية والمالية الدولية في بداية السبعينات، والتي نتجت عن قيام كل من سويسرا والنمسا بتعويم عملاتها في سنة 1971 ف فانخفض الدولار مقابل هذه العملات بنسبة (6%-8%) وبتاريخ 1971/08/15 أعلنت الحكومة الأمريكية عن جملة من الإجراءات لإنقاذ الدولار، ولكن في مؤتمر صندوق النقد الدولي المنعقد سنة 1971 ف تم التوصل إلى اتفاق شامل بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية يتضمن تخفيض قيمة الدولار بحوالي (8%) بالإضافة إلى بنود أخرى، وهكذا انتقلت الدول الصناعية من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة في بداية 1973 ف، وفي نهاية السنة اندلعت الأزمة النقدية والمالية الدولية مجدداً لتظهر من خلال الانخفاض الحاد الذي تعرضت له أسعار صرف العملات الأوروبية والين الياباني، وتلي ذلك الأزمة النقدية والمالية الدولية في النصف الثاني من السبعينات حيث تعرض سعر صرف الدولار إلى تقلبات حادة حتى نهاية سنة 1975 ف لتبدأ مرحلة من الاستقرار النسبي حتى منتصف سنة 1977 ف، لكن بعد هذا التاريخ وحتى نهاية أكتوبر 1978 فتعرض الدولار لسلسلة من الأزمات تدريجياً لانخفاضه.

(1) جاك. ج. بولاك. ترجمة أحمد منيب، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2001.

مقابل العملات الأوروبية والين الياباني، ولقد ترتب عن انخفاض قيمة الدولار نتائج بالغة الأهمية، فقد تعرضت دول أوروبا الغربية لضعف في قدرتها التنافسية، كما عانت من آثار التضخم أما الدول النامية فقد تحملت جزءاً هاماً من أضرار الانخفاض نتيجة تدهور معدلات التبادل لديها بالإضافة إلى زيادة تكلفة خدمة قروضها الخارجية.

وبين سنتي (1987-1989) حدثت أزمات الأسواق المالية الدولية، ففي 17/10/1987، حينما انهارت بورصة نيويورك للأوراق المالية وحققت خسارة فادحة تقدر بـ (500) مليون دولار في الولايات المتحدة، ومنها انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية وخاصة بورصة لندن وطوكيو، أما بالنسبة لأزمة العملة في السبعينات فقد كانت بداية الأزمات سنة 1997 في تايلاند، ثم تبعها الفلبين وماليزيا وامتدت إلى أندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ثم هونغ كونغ، ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من العالم وما زالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، وإدراكاً بالآثار المحتملة لهذه الأزمة على حركة التجارة والمال الدولي، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية للدول المعنية، وقد امتدت الأزمة المالية التي انفجرت في آسيا سنة 1997 ف بسرعة إلى مناطق نامية أخرى، عندما أصاب المستثمرين الدوليين التذمر وسحبوا رؤوس أموالهم⁽¹⁾.

2.2 نبذة حول نشأة صندوق النقد الدولي:

يُعد الهدف الأساسي من إنشاء صندوق النقد الدولي هو تزويد الدول التي تتعرض لعمليات عجز في موازنتها إلى مساعدات مالية قصيرة الأمد، ولكن بعد أن تم التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة في عقد السبعينات من القرن الماضي، تحول الصندوق بعد ذلك إلى مؤسسة لإدارة الأزمات المالية وتقديم القروض طويلة المدى للكثير من الدول، إضافة إلى الاستشارات والنصح في الشأن الدولي على إقراض الأموال إلى الدول الأعضاء التي لديها مشكلات في الوفاء بالالتزامات المالية، ولكن لا يكون ذلك إلا بشروط منها تطبيق إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تزيل الصعوبات وتهدف في المقام الأول إلى ربط إتمام التحولات المالية إلى الدول المعنية بقيامها بتنفيذ سياسات أساسية، وتضمن للدول المقترضة استمرار الحصول على التمويل هذا وتقتصر سلطات

(1) مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار العربية اللبنانية (ط1) 1988، ص 336-336

الصندوق على مطالبة العضو بنشر المعلومات عن سياساتها النقدية والمالية، وتجنب وضع القيود على تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، وعلى تسوية المدفوعات للأعضاء الآخرين كلما أمكن ذلك ومع مرور السنين اتسع مجال شروط الإقراض بعد أن كان في الأصل مقتصرًا على متغيرات الاقتصاد العام في الدول المعنية، وعملية إنشاء صندوق النقد الدولي سبقتها العديد من المفاوضات الشاقة والصعبة، ووافق المجتمع الدولي على إقامة نظام نقدي مبتكر ومؤسسة دولية تشرف عليه، وبعد العديد من المفاوضات وافق المجتمع الدولي على ذلك النظام وجرت المفاوضات النهائية على إنشاء الصندوق بين ممثلي (44) دولة في يوليو 1944 ببريتون وودز (ولاية نيوهامبشير) في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بدأ صندوق النقد الدولي عملياته في مدينة واشنطن في مايو 1946 وكان عدد أعضائه آنذاك 39 عضواً، ويبلغ عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي الآن 185 دولة تمثل كل الأنظمة السياسية والاقتصادية والعضوية مفتوحة أمام كل دولة تدير سياساتها الخارجية بنفسها، وترغب في الالتزام بميثاق الحقوق والالتزامات الخاصة بالصندوق، وقد توصلت الدول المؤسسة في سنة 1944 إلى أن صندوق النقد الدولي قد يقوم بوظائفه بشكل أكثر كفاءة وأن قراراته قد تزداد درجة الثقة فيها.

المفاهيم الدولية لصندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي: على أنه المنظمة العالمية النقدية التي تقوم بإدارة النظام النقدي وتطبيق السياسات النقدية المتعلقة بتحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء⁽¹⁾.

ويُعرف أيضاً بأنه: منظمة دولية تضم معظم دول العالم والعضوية فيه مفتوحة لكل الدول الراغبة فيه والقدرة على الوفاء بالالتزامات الموضحة لميثاق الصندوق.

وكما عرف أيضاً بأنه: المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.

التعريف الشامل: ومن هذه التعريفات يمكن أن نصل إلى تعريف شامل للتعريفات السابقة وهو: المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي ويضم الصندوق

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، 2010، ص 84.

في عضويته (186) دولة عضواً في يونيو 2009 مما يجعلها منظمة يتعاون من خلالها جميع دول العالم تقريباً لتحقيق المصالح المشتركة.

ومن هذا التعريف يرتكز نظام بريتون وودز الذي نتج إلى إنشاء صندوق النقد الدولي على نقاط أساسية وهي:

1- النظام النقدي مبني على قاعدة الذهب/ الدولار أي الدول التي تحتفظ بأرصدة بالدولارات يمكنها تبديل هذه العملة مقابل الذهب⁽¹⁾.

2- الدول المشتركة في اتفاقية الصندوق كانت ملزمة بالإبقاء على أسعار صرف عملتها بالنسبة للعملة الأخرى بحيث لا تتغير إلا في حدود هامش لا تزيد عن (1%) فوق أو تحت أسعار التعامل الرسمية، ومن الممكن تغيير أسعار الصرف فقط في حالة تصحيح اختلافات خطرة ومزمنة في ميزان المدفوعات وبعد موافقة الصندوق النقدي الدولي.

3- الحفاظ على الإجراءات الرقابية لانتقال رؤوس الأموال بشرط ألا يؤثر ذلك على المدفوعات الناتجة من العمليات الجارية أو تسديد الالتزامات المختلفة⁽²⁾.

بحيث إنه ليس في الإمكان دول الأعضاء بالصندوق النقدي الدولي الحصول على أية قروض إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لمراقبة انتقال رأس المال.

1.2.2 شروط وأهداف صندوق النقد الدولي:

أ- شروط الانضمام لصندوق النقد الدولي.

للانضمام لصندوق النقد الدولي هناك مجموعة من الشروط التي ينبغي على الدول الأعضاء التقيد بها، وهي كالآتي:

- 1- يضم دول ذات سيادة ولا يشترط أن تكون الدولة عضو في الأمم المتحدة.
- 2- أن تكتتب في جزء من رأسماله والقاعدة الأساسية في الاقتراع أن كل عضو في الصندوق يملك (250) صوتاً بحكم عضويته مضافاً إليها عشرات أصوات عن كل سهم إضافي بمليون دولار.

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي، 2010،

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm//approach>

⁽²⁾ عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004. ص 227

ب- أهداف صندوق النقد الدولي.

منذ أن تأسس الصندوق وهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها ان تعمل على خلق التوازن في النظام العالمي، وبناء عليه فقد حددت المادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي الأهداف التالية:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2- تبسيط التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الاسهام في تحقيق المستويات المرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها على أن تكون من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

4- المساعدة على إقامة نظام المدفوعات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.

5- تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء متيحاً لها استخدام مواردها العامة مؤقتاً بضمانات كافية لكي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني او الدولي.

6- العمل وفق الأهداف المذكور آنفاً على تقصير مدة الاختلال في ميزان المدفوعات لدى الدولة العضو والتخفيف من حدته.

وإنّ هذه الأهداف لم تبقى على حالها بل تطورت وانسأقت في عدة اتجاهات تختلف تماماً عما أنشئ عليه الصندوق للسير فيه منذ بدء نشاطه، حيث طرحت تسهيلات جديدة لمواجهة صعوبات معينة تعيشها دول معينة، تطلب الدولة المحتاجة من صندوق النقد الدولي السحب من حصتها ويقوم صندوق النقد الدولي بوضع خطوط عريضة للسياسات النقدية والمالية، وكذلك الشروط التي يجب على الدولة اتباعها، وأصبحت هذه الوظيفة في الوقت الحالي من أهم الوظائف بمعنى أن صندوق النقد الدولي لم يغير أهدافه بل غير في دوره الوظيفي طبقاً لكل جديد يواجهه العالم.

2.2.2 الهيكل الإداري لصندوق النقد الدولي:

يتكون صندوق النقد الدولي من خمسة أجهزة رئيسية هي:

• **مجلس المحافظين:** يعتبر صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي ويتعين محافظ ومحافظ مناوب لكل دولة وفقاً لقانون الدولة الداخلي، وعادة ما يكون وزير المالية او محافظ البنك مركزي ليمثلها في اجتماعاته التي تتعقد عادة مرة في السنة ومرتين في المقر الرئيسي واشنطن.

ومن أهم الصلاحيات التي يختص بها مجلس المحافظين مباشرة بنصوص الاتفاقية والتي لا يجوز تفويض المديرين فيها السلطات الآتية⁽¹⁾:

أ- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم.

ب- الموافقة على تعديل الحصص لدول الأعضاء.

ج- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات لدول الأعضاء.

د- عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى.

هـ- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق.

و- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المديرين التنفيذيين.

ز- انتخاب المديرين التنفيذيين.

• **المجلس التنفيذي:** وهو هيئة دائمة منوط بها اتخاذ القرارات في الصندوق ؛ ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية، وعادة يجتمع أعضائه ثلاث مرات في الاسبوع في جلسات تستغرق يوم كامل في مقر الصندوق بالعاصمة واشنطن، ويتألف المجلس التنفيذي من 24 مديراً ويرأسه المدير العام للصندوق وثلاث نواب للمدير العام، ويتم اختيارهم من مناطق مختلفة، وفوض للمجلس التنفيذي حق في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين صاحب السلطة الاشرافية العليا، وهناك 8 مدراء من 24 مدير يمثلون دولهم بصورة منفردة لأنها اكثر الدول التي تملك قوة تصويت بالصندوق وهي كالاتي:

(1) سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، 2006م، ص193.

جدول رقم (1) القوة التصويتية للدول الأعضاء في الصندوق

الدولة	قوة التصويت
الولايات المتحدة الأمريكية	17.8%
ألمانيا	5.5%
اليابان	5.5%
فرنسا	5.0%
بريطانيا	5.0%
السعودية	3.5%
روسيا	2.9%
الصين	2.3%

• المصدر: على عبد الفتاح ابو شرار-نظريات وسياسات الاقتصاد الدولي 2010

أمّا بقية المدراء التنفيذيون فيمثل كل واحد منهم مجموعة من الدول يتراوح عدد الدول بكل مجموعة من (3) إلى (13) دولة⁽¹⁾، أما الباقي من الدول يتم انتخابهم في الدوائر الانتخابية، وهناك لجنتان تقومان بمساعدة ومتابعة وتوجيه نشاط الصندوق في المسائل والقضايا المتعلقة بإدارة النظام النقدي الدولي والتي يتم دراستها مرتين سنوياً من قبل لجنة المحافظين وهما:

أ- **لجنة مؤقتة:** أنشئت في سنة 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس المحافظين في شؤون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي والتصدي للتقلبات الاقتصادية وتغيير اسمها إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في سنة 1999.

ب- **لجنة التنمية:** أنشئت في سنة 1974 وهي لجنة مشتركة مهمتها تقديم الإرشاد والنصح إلى المحافظين فيما يتعلق بإدارة قضايا التنمية ونقل الموارد إلى الدول النامية.

• **المدير العام:** يتم اختياره عن طريق المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوت لأنه لا يمثل أي دولة حيث أنه يقوم بتسيير الأعمال الاعتيادية اليومية، ويجوز ان يشارك في اجتماعات مجلس المحافظين ويعين المدير لمدة (خمس سنوات) ويمكن إعادة انتخابه لفترات متتالية ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران، والمهمة الرئيسية للمدير هي توفير رابطة فعالة واتصال قوي بين كل من المديرين التنفيذيين وهيئة الصندوق والدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.

(1) مذكرة بشأن صندوق النقد الدولي، مصرف ليبيا المركزي، (أغراضه وآلية القروض التي يقدمها)، 1999/8/7، ص3.

مدراء الصندوق من سنة 1946 إلى سنة 2019⁽¹⁾

منذ سنة 1946 تناوب على موقع مدير عام صندوق النقد الدولي:

جدول رقم (2) مدراء صندوق النقد الدولي من سنة 1946 الى 2019م

التاريخ	الاسم	الجنسية
6 مايو 5 - 1946 مايو 1951	كميل جوت	بلجيكا
3 أغسطس 3 - 1951 أكتوبر 1956	ايفار روث	السويد
21 نوفمبر 5 - 1956 مايو 1963	بير جاكوبسون	السويد
1 سبتمبر 31 - 1963 أغسطس 1973	بيير بول شفايتزر	فرنسا
1 سبتمبر 16 - 1973 يونيو 1978	يوهان ويتيفين	هولندا
17 يونيو 15 - 1978 يناير 1987	جاك دو لاروزيير	فرنسا
16 يناير 14 - 1987 فبراير 2000	ميثيل كامديسوس	فرنسا
14 فبراير 30 - أبريل 2000	ستانلي فيشر (مؤقت)	الولايات المتحدة - إسرائيل
1 مايو 4 - 2000 مارس 2004	هورست كولر	ألمانيا
4 مارس 7 - يونيو 2004	آني كروجر (مؤقت)	الولايات المتحدة
7 يونيو 1 - 2004 نوفمبر 2007	رودريجو راتو	إسبانيا
1 نوفمبر 18 - 2007 مايو 2011	دومينيك ستراوس كان	فرنسا
15 مايو 5 - يوليو 2011	جون ليبسكي (مؤقت)	الولايات المتحدة
منذ 5 يوليو 2011	كريستين لاغارد	فرنسا
1 أكتوبر - 2019	كريستينا جورجيفا	بلغاريا

• صندوق النقد الدولي، موقع على شبكة الانترنت (www.imf.org)

• **موظفو وخبراء الصندوق:** يتم تعيين الموظفين بمراعاة المعايير العليا للقدرة التقنية والتخصص الفني والدرجات العالية من الكفاءة من قبل المدير فالعاملون بالصندوق مدنيون دوليون مسئولون أمام الصندوق فقط ويعمل بالصندوق حوالي (2800) موظف تقريباً؛ ينتمون إلى (185) دولة ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق ويقوم الموظفون بإعداد معظم الوثائق

⁽¹⁾ <http://www.aliklil.com/vb/showthread.php?t=2745-2>

التي يتم مناقشتها بالمجلس التنفيذي من أجل ترتيبات التصديق عليها ويتواجد الموظفون في الدوائر والمكاتب الحكومية التالية (الدائرة الاقتصادية والفنية- دوائر الشؤون المالية- الحاسب الآلي - دوائر الاستثمارات- دائرة الشؤون الإدارية- الدائرة القانونية- مكتب المدير العام)، ويضم الصندوق تقريباً (22) إدارة ومكتباً يرأسها مديرون مسئولون أمام المدير العام.

3.2.2 صناع القرار في صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي كما معظم المنظمات الدولية، يلجأ لاتخاذ القرارات عن طريق التصويت، ففي صندوق النقد الدولي يستند نظام التصويت على حصص الأعضاء، كما يأخذ الصندوق بمبدأ الأغلبية، ويعتمد في بعض القرارات إلى العمل بمبدأ الإجماع.

في المادة الثانية عشر من الاتفاقية، القسم الخامس من فقرة (أ) حددت حصة كل عضو في الصندوق مائتان وخمسين صوتاً، يضاف إليها صوتاً واحداً عن كل جزء من حصته، ويعادل مئة ألف صوت من حقوق السحب الخاصة، أما في المادة الخامسة، القسم الرابع والخامس الفقرة (ب) قررت أنه عند إجراء التصويت يكون لكل عضو عدد الأصوات المنصوص عليها في الفقرة (أ) مع تعديله على النحو التالي⁽¹⁾:

- يضاف صوت واحد عن كل ما يعادل أربعمئة ألف من حقوق السحب الخاصة من صافي مبيعات عملته من موارد الصندوق العامة حتى تاريخ إجراء عملية التصويت.
- يخصم صوت واحد عن كل ما يعادل أربعمئة ألف من حقوق السحب الخاصة من صافي مشترياته بشرط ان لا يزيداها في المشتريات أو في المبيعات في أي وقت عن مبلغ مساوٍ لحصة العضو صاحب الشأن.

وبناء عليه لقد بلغت حصة الدول الصناعية وحدها ما يعادل 60% من مجموع الحصص في الوقت الذي لا تزال فيه حصة الدول النامية 40% وبذلك يصبح للدول الصناعية حق الفيتو على أي قرار لا يصدر بناء على مصالحها ورغباتها.

(1) مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره. ص 337

في بادئ الأمر كانت نسبة الأغلبية هي 80% من مجموع الأصوات وعند التعديل الأول للاتفاقية في العام (1968) رفعت النسبة إلى 85% وفي التعديل الثاني في العام (1976) جعلت نسبة التصويت محصورة في نسبتين، (70%، 85%) من مجموع الأصوات، هذا التعديل جعل القرارات ذات الأهمية في تحديد سياسات الصندوق لها نسبة عالية، ما جعل تلك القرارات ذات الأهمية في تحديد سياسات الصندوق لها نسبة عالية، ما جعل تلك القرارات مرهونة بموافقة الدول الكبرى عليه وتتعطل القرارات باعتراض الولايات المتحدة التي تملك 17.6% من مجموع التصويت.

4.2.2 موارد صندوق النقد الدولي:

يحصل صندوق النقد الدولي على موارده من مصدرين أساسيين وهما:

أ- الاكتتاب:

إن اكتتاب الدول الأعضاء في حصص رأس المال هو المصدر الأساسي لتمويل الصندوق إذا (تبلغ قيمة هذه الحصص نظرياً حوالي 210 مليار دولار أمريكي)⁽¹⁾ حيث تدفع الدول (25%) من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية على سبيل المثال دولاراً للولايات المتحدة أو الين الياباني، والدول الأعضاء الأخرى تدفع (75%) من قيمة حصتها بالعملة المحلية، فكلما زاد اقتصاد الدولة زادت تجارتها وتنوعت وبالتالي تزداد الحصة في الصندوق، وبالمثل تبلغ حصة أمريكا في الصندوق النقدي الدولي بنسبة (17.6%) من إجمالي الحصص وهي أكبر حصة بينما تعد سيشيل أصغر اقتصاد بالعالم وتبلغ حصتها (0.004%) من إجمالي الحصص، وقد ازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة منذ سنة 1990 بمقدار (45%) تقريباً لتبلغ (212) بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي (290) بليون أمريكي⁽²⁾.

ب- الاقتراض:

صندوق النقد الدولي يقدم قروضه للدول الأعضاء فقط والتي تواجه مشكلات في مدفوعاتها الخارجية، وبما أن الاكتتاب في حصص رأس المال هو المورد الأساسي لتمويل الصندوق إلا أنه قد لا تكفي هذه الموارد في حل هذه الاختلالات ولذلك فهو يلجأ للاقتراض لحماية العملات الرئيسية

(1) مجلة الدراسات المصرفية، المجلد العاشر، العدد الثاني، السنة العاشرة، يونيو، 2002، ص3.

(2) بحث حول صندوق النقد الدولي على الموقع يوجد بشبكة المعلومات الالكترونية بمنشورات طلبة الجزائر على الموقع، 2001،

توجد بعض الدول مستعدة لإقراض الصندوق بأموال تكميلية لتعالج الظروف والحالات الاستثنائية التي تهدد استقرار النظام المالي العالمي ويوجد مصدران وهما:⁽¹⁾

1- المصدر التكميلي الأول للتمويل وهو الترتيبات العامة للاقتراض.

أنشئت في سنة 1962 حيث يخول فيها الإقراض من دول مجموعة الدول الصناعية العشر (G10) سويسرا وبنوكها المركزية والمبلغ المتاح للانتماء يبلغ حوالي (17) مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى (1.5) مليار متاحة باتفاق مع المملكة السعودية.

2- المصدر التكميلي الثاني للتمويل هو الترتيبات الجديدة للاقتراض:

والذي أنشئ في سنة 1998 والهدف من إنشائه هو تكملة الموارد المتاحة للصندوق عند الحاجة، ويتم التمويل بمبلغ قدره (9.1) مليار وحدة حقوق السحب الخاصة، وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى (34) بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي (46) بليون دولار أمريكي⁽²⁾.

وطبقاً لشروط صندوق النقد الدولي فإن عملية الاقتراض تتم عن طريق التقدم بالعملات الأجنبية للدول التي تعاني من عجز في نظامها المالي لدعم السياسات والاصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تحسن النظام وتخفف بقدر الامكان من صعوبة التصحيح الذي يتعين على الدول المعنية اتخاذه للتنسيق بين إيراداتها وصادراتها بهدف معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها وتستطيع أي دولة أن تتجه إلى الصندوق إذا احتاجت إلى قرض رسمي لتتمكن من سداد مدفوعاتها الخارجية والحفاظ على مستوى الاحتياجات، وهذه الإجراءات قد تتضمن فرض قيود على التجارة والمدفوعات وارتفاع الطلب في الاقتصاد المحلي او هبوط العملة من دون الإقراض المقدم من الصندوق وسوف تضطر الدول التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة التي تضر بالرخاء الدولي فعملية التمويل تعد من أهم وظائف صندوق النقد الدولي، حيث أنها تقدم هذا التمويل للدول التي تواجه اختلالات خطيرة في ميزان مدفوعاتها الخارجية، وهذا التمويل إن لم يكن

(1) عبدالمطلب عبدالحמיד، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص85.

(2) بحث حول صندوق النقد الدولي على الموقع يوجد بشبكة المعلومات الالكترونية بمنشديات طلبة الجزائر على الموقع، مرجع سبق ذكره، ص5.

مقترن بالجهود الذاتية للدول المعنية لمعالجة المصادر التي تشكل أساس اختلالاتها فهو غير كافياً وصندوق النقد الدولي لا يهدف إلى تحقيق مثل هذه النتائج.

3.2 التسهيلات والقروض التمويلية لصندوق النقد الدولي:

1.3.2 تحليلات شمولية حول التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي:

يقدم الصندوق حزمة من القروض والتسهيلات لدوله الأعضاء بصورة ميسرة ومتفاوتة الأجل، يسبق تقديمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وتندرج أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين، تتمثلان في مجموعة القروض التي تسهم في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، ومجموعة القروض التي توجه لدعم قطاعات اقتصادية أخرى.

تتخصر أغراض المجموعة الأولى في تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول عناصر هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويذكر في هذا الخصوص أن الصندوق كان قد بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي عام 1978.

أمّا المجموعة الثانية من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق، والتي تم استحداثها لاحقاً، فهي مخصصة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. وجاء استحداث هذه المجموعة من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء⁽¹⁾.

(1) محمد شريف، صندوق النقد الدولي والدول النامية الوصفة العلاجية ببرامج اجبارية (ورقة 2001).

تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وأجال استحقاقها، وذلك حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وتتمثل هذه القروض في التالي:

القرض التلقائي: يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبجزم لا يزيد عن 75 في المئة من اكتتابها في رأس مال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا ما وجدت بذمة العضو تجاه الصندوق قروض عادية أو ممتدة عند طلب القرض التلقائي، ويكون العضو قد انتهى من تنفيذ برنامج الإصلاح المرتبط بها، يقرر الصندوق بناءً على تقييم دواعي العجز الكلي بميزان المدفوعات ما إذا كان الاقتراض المطلوب سيخضع لشروط القرض التلقائي، أو للشروط المطبقة على تلك القروض حيث تتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني. **القرض العادي:** يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُقدم القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى، إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

القرض الممتد: يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناجم عن خلل هيكل في اقتصادها. يشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في

المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي، وتسدّد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

القرض التعويضي: يقدّم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المئة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً⁽¹⁾.

أمّا المجموعة الثانية التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم عدد من القطاعات الاقتصادية فهي تشمل تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصيرة الأجل، وتسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تسهيل التصحيح الهيكلي: بدأ العمل به عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. وتم توسعة مجال نشاطه في العام 2005 ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. ويشترط لتقديم التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. ويقدم كل شق من التسهيل (القطاع المالي والمصرفي/ قطاع مالية الحكومة) بحد أقصى يبلغ 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويتم سحب مبلغ القرض في إطار التسهيل على دفعتين، وتسدّد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

تسهيل الإصلاح التجاري: أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به عام 2007، يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها

(1) نشرة صندوق النقد الدولي، مارس 2009.

الأسواق الدولية بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج، يُقدّم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المئة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتطبّق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب ورداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة⁽¹⁾.

تسهيل النفط: تمت الموافقة على إنشائه في أبريل 2007، وبدء العمل به في ديسمبر 2008، كآلية إقراض مؤقتة يستمر سريان العمل بها لمدة خمس سنوات من بدء العمل بها، وذلك بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007. يستهدف التسهيل توفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بالارتفاع الطارئ في أسعار المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وبما يؤدي إلى تقاوم وضع ميزان المدفوعات، أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. يُقدّم تسهيل النفط للدول المؤهلة بإجراءات مبسطة وسريعة بحد أقصى قدره 100 في المئة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن في هذه الحالة الاستفادة من موارد التسهيل دون الالتزام بالاتفاق مع الصندوق على برنامج إصلاح، أو بحد أقصى يبلغ 200 في المائة من الحصة بعد الاتفاق على تنفيذ برنامج إصلاح مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية.

تسهيل السيولة قصير الأجل: أقرّ مجلس محافظي الصندوق تسهيل السيولة قصير الأجل عام 2009. يستهدف التسهيل مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. وتقدّم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. ويقدم تسهيل السيولة قصير الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المئة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدّد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: استحدثت الصندوق هذا التسهيل في عام 2016، لدعم الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية تُعزّز من أنشطة المشروعات

⁽¹⁾ مجلة التمويل والتنمية المجلد (24) العدد (4) ص 4 (2001).

الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، بما يدعم جهودها في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الشامل والمستدام. تُقدم القروض في إطار التسهيل بحدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، وتُسد كل دفعة من القرض على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها⁽¹⁾.

2.3.2 سياسة التكيف:

لقد تبنى صندوق النقد والبنك الدوليين الأفكار التي طرحتها المدرسة النيوكلاسيكية حول التوازن الاقتصادي العام واعتماد هذه الأفكار في معالجة مشاكل البلدان النامية، إذ توزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين فقد اهتم صندوق النقد الدولي في البداية بقضايا التثبيت الاقتصادي في الوقت الذي تخصص البنك الدولي في آراء وإجراءات التغيير الهيكلي ثم ما لبثت أن تداخلت الحدود الفاصلة بين مهام المؤسستين.

فخلال عقد الثمانينات لجأ عدد كبير من الدول النامية، إلى تطبيق سياسات إصلاحية لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج التي آلت إليه، وهو ذلك المتميز بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام، وتدهور معدلات التبادل الدولي، والعجز عن الوفاء بخدمات الدين بشكل خاص، فضلاً عن معدلات التضخم العالية... الخ.

إنّ هذه السياسات الإصلاحية ممثلة في "برامج التثبيت والتكيف الهيكلي" المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تهدف أساساً إلى تأمين إعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع استئناف النمو -حتى منتصف الثمانينات- بالتركيز على معالجة المشاكل الاقتصادية البحتة دون الاهتمام بالقضايا الاجتماعية، لذلك فقد كانت لهذه البرامج أثراً اقتصادياً هاماً شملت جُل المتغيرات الاقتصادية للدول التي قامت بتطبيق سياساتها، والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل امتد ليشمل الجانب الاجتماعي، فانعكست تلك الآثار الاقتصادية على الجانب الاجتماعي بشكل غير مرغوب فيه، مشكلة تكلفة اجتماعية باهظة.

إنّ تجارب العديد من الدول التي كانت محل تطبيق مثل هذه البرامج أوضحت أن لهذه الأخيرة أثراً سلبياً عميقة على مستوى المعيشة في هذه الدول. فهي تساهم في تحديد تطور الناتج الوطني وإعادة توزيع المداخيل، وتؤثر على العمالة والأسعار، والنفقات العامة وما إلى ذلك. مما انعكس سلباً على الطبقات الفقيرة من المجتمع وكذا محدودي الدخل وأدت بمجتمعات بأكملها إلى وضعيات خطيرة، لأنها مست بأدنى شروط حياتهم ومعيشتهم، فقد شكلت الانعكاسات السلبية طبعاً

(1) محمد غرس الدين، ياسر محمد جاد الله، مدخل إلى التقلبات الاقتصادية 2005 ص 225

لهذه البرامج على المجتمع محوراً هاماً لكثير من النقاشات والدراسات سواء الفردية أو الجماعية، وسواءً من قبل تنظيمات رسمية أو غير رسمية، فمثلاً ظهرت دراسة لليونيسيف عام 1987 أثارت انتباه المجتمع الدولي بشأن معانات الفقراء ومحدودي الدخل من تدهور أحوالهم المعيشية نتيجة تطبيق برامج للتكيف الهيكلي.

الملاحم العامة لبرامج التكيف الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي

تستند برامج التثبيت الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً إلى أفكار المدرسة النيوكلاسيكية حول ميزان المدفوعات وكيفية تصحيح الاختلال فيه كما تستند إلى التحليل النقدي الذي يؤكد وجود علاقة سببية بين إجراءات خلق النقود من خلال التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة وميزان المدفوعات من جانب آخر. (إذ تنسب الطريقة النقدية في تفسير ميزان المدفوعات وهي التي طورتها مدرسة شيكاغو ضمن مفهوم النظرية الكمية للنقود ومسؤولية العجز في المبادلات الخارجية إلى فرط الإصدار النقدي في البلد ذي العلاقة... وعلى هذا الأساس فإن السلطات النقدية يمكن لها أن تراقب بدقة حجم العرض النقدي عن طريق التحكم بمقدار التسليف أو الائتمان داخل الاقتصاد الوطني).

فمن المعروف أن زيادة الائتمان المحلي دون أن تكون مصحوبة بزيادة في الناتج المحلي يترتب عليها ارتفاع الطلب الكلي وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية.

لذلك فقد هدفت سياسات التثبيت الاقتصادي إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في المدى القصير من خلال ضغط مستوى الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسات مالية ونقدية ذات آثار انكماشية وتتمثل هذه السياسات في تخفيض قيمة العملة الوطنية -خفض الإنفاق العام- ترشيد الاقتراض الخارجي الارتفاع في أسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز الادخار من جانب وترشيد الاستثمار من جانب آخر هذا فضلاً عن تأكيد سياسات الصندوق على ضرورة وضع حدود عليا للائتمان المصرفي.

3.3.2 التكيف الهيكلي:

وتعرف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على أنها: جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على

حدٍ سواء، باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال، وكل ذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار⁽¹⁾.

لقد شكلت مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية الأرضية النظرية التي انطلق منها خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكيف الهيكلي إذ اعتمدوا في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية وقد ارتبطت هذه التغيرات بالفترات الزمنية الطويلة والمتوسطة واهتمت بجانب العرض وسعت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات غير التنافسية وتتوقف استجابة هذه الاقتصاديات لمثل هذه التغيرات على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد وتشتمل برامج التكيف الهيكلي على المتضمنات التالية:

1- **تحرير الأسعار:** نظراً للاعتقاد السائد أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار يؤدي إلى خلق تشوهات في العلاقات النسبية السعرية ويحرفها عن نظيرتها العالمية، وهذا ما ينتج عنه بالضرورة تدني الكفاءة الإنتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الإنتاجي لذا فإن إجراءات التكيف الهيكلي لإعادة تخصيص الموارد تسعى إلى تحرير الأسعار سواء إلى المواد الأولية أو للسلع النهائية ونعمل على إلغاء قيود الدعم وتحرير الأجور من الجمود والغاية من هذه الإجراءات تتحدد في اتجاهين:

أ- **الأول:** تخفيف العبء عن ميزانية الدولة عن طريق رفع الدعم سعري عن الإنتاج أو مستلزماته.

ب- **الثاني:** منح جهاز الأسعار إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي حتى تتحقق إمكانية زيادة العرض السلعي في ضوء نمو الطلب وفقاً لآليات السوق.

2- **الخصخصة:** تتعالى وتتنزاد الدعوات نحو الخصخصة في الآونة الأخيرة بعد الاعتقاد بعدم عقلانية التخطيط المركزي وعدم جدوى السياسات التدخلية والشك بالدور الاجتماعي للدولة.

وانطلاقاً من ذلك أخذت المؤسسات الدولية تكثُر من الدعوة للتوجه نحو اقتصاد السوق بما ينطوي عليه من ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية وتحويلها إلى القطاع الخاص الأمر الذي يقتضي تغييراً في إستراتيجية إدارتها ونمط توزيع دخل عوائد الإنتاج⁽²⁾.

(1) مجلة التمويل والتنمية، 2001، مرجع سبق ذكره ص 5

(2) محمد شريف، صندوق النقد الدولي والدول النامية (الوصفة العلاجية برامج اجبارية) 2001

وبناء على ذلك سعت سياسات التغيير الهيكلي إلى تقليص دور الدولة وتحجيم دور نقابات العمال في التدخل في تحديد معدلات الأجور وتوسيع دائرة امتلاك أسهم الأصول الرأسمالية وتشجيع ملكية العاملين وتتنحصر أهداف التحول في الملكية في اتجاهين رئيسيين:

1- خفض الإنفاق الحكومي وتقليص أشكال الدعم المختلفة وبالتالي تخفيف الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات.

2- زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم والحماية المختلفة واعتماد المشاريع من حيث تخصيصها للموارد وعلى العقلانية بين أسعار المواد النسبية وقيمتها الحقيقية. ويتطلب هذا الأسلوب إزالة كافة الأسباب التي ترفع من متوسط التكاليف مثل الأعباء الإدارية الزائدة وتوسيع دائرة العمل والارتفاع بمعدلات الأجور.

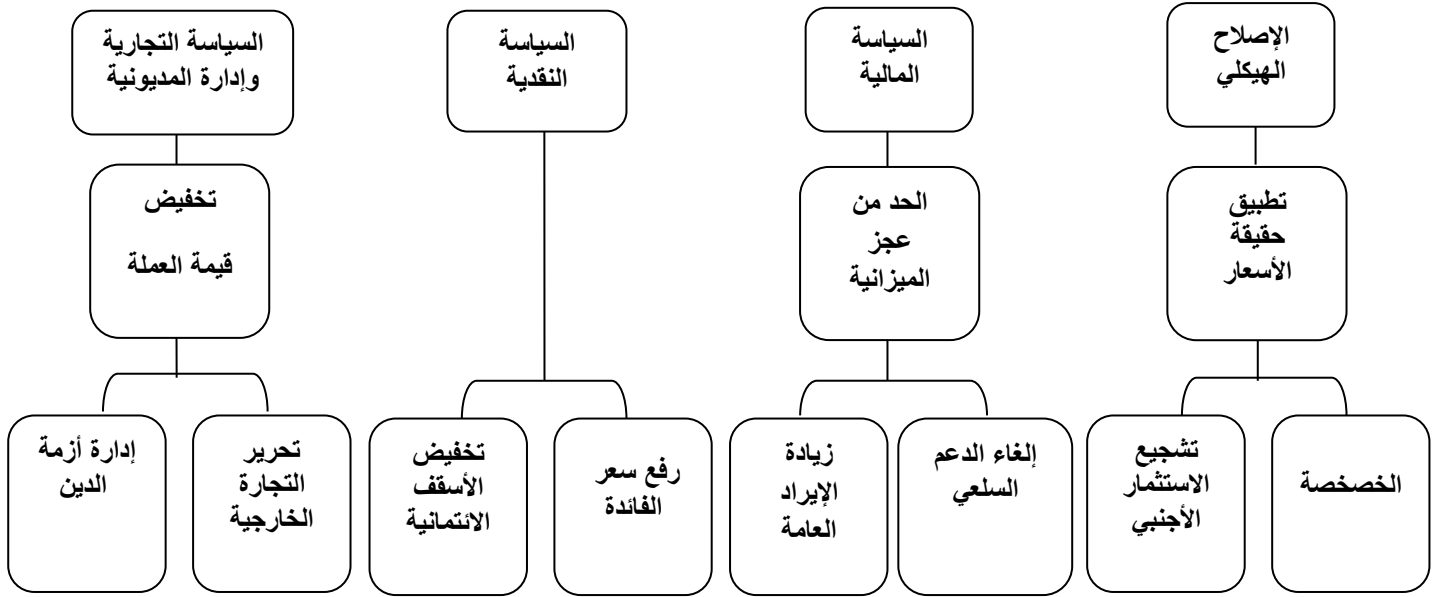
3- تحرير التجارة: تفترض التغييرات الهيكلية إمكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فإن ذلك يشير في متضمناته الاقتصادية إلى اقتراب أو تساوي العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية. وتهدف سياسات تحرير التجارة إلى تشجيع الصادرات على اعتبار إن هذه الاقتصاديات تعاني من نقص العملات الأجنبية ويفترض إن يعوض هذا النقص من خلال عوائد الصادرات وليس عن طريق الاقتراض الخارجي.

ورفع الكفاءات التنافسية للصادرات يتطلب إجراء تغييرات في العلاقات بين القطاعات الاقتصادية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الدعم أو الحماية والابتعاد عن سياسة إخلال الواردات.

أمّا عن مضمون أو بالأحرى الملامح العامة لتلك البرامج: فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغييرات الهيكلية المطلوبة، فهي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها أو الخارجية. والمخطط التالي يبين أهم مكونات برنامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق الدولي:

الشكل (1) هيكل برامج التكيف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي

برنامج التكيف الهيكلي



المصدر : رمزي زكي، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي القاهرة 1989 ص 14

إنَّ هذا المخطط يبين لنا أن التكيف الهيكلي يمكن إدراجه ضمن أربعة مجالات اقتصادية رئيسية:

1- **الإصلاح الهيكلي:** الذي يشمل مجموعة الإجراءات التي يرى الصندوق أنه من شأنها أن تحقق توزيعاً وتخصيصاً أمثلاً للموارد، والأمر الحاسم هنا هو إزالة تشوهات الأسعار. ولعل أهم التوصيات في هذا المجال مايلي:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي الدعوة المعروفة بالخصخصة
- تطبيق حقيقة الأسعار.
- تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني على حدٍ سواء.

2- **السياسة المالية:** إن أهم توصيات الصندوق في هذا الشأن تكمن في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، عن طريق تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة، وإزالة الدعم السلعي... الخ.

3- **السياسة النقدية:** وتتمثل أهم الإجراءات المقترحة من قبل الصندوق في هذا المجال في ما يلي :

- رفع أسعار الفائدة وتركها تعكس حقاً ندرة المدخرات المحلية.
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

4- إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية: إن هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي من شأنها أن تشجع الصادرات وتقلص من الواردات ومن تم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية، لذلك فأهم الإجراءات في هذا الشأن تكمن في:

- إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتحريرها من احتكار الدولة لها.
- ترشيد قطاع التعرفة الجمركية.
- تخفيض القيمة الخارجية للعملة، بغية الوصول بقيمة العملة إلى مستواها الحقيقي كما هو سائد في السوق، وكل ذلك باتجاه نظام سعر الصرف العائم، عن طريق إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة.
- تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استرداد الديون، بالرغم من أن جميع إجراءات وسياسات برامج التكيف الهيكلي تصب في هذا المجال.

وبصفة عامة إن برامج التكيف التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية المدينة تنطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

- 1- **جانب إدارة الطلب:** والذي يتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية المنوه عنها سلفاً، بهدف تحقيق التوازن الداخلي. علماً بأن إدارة الطلب يغلب عليها الطابع النقشفي والإنكماشى.
- 2- **جانب العمل على زيادة العرض:** والذي بدوره يتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي المنوه عنها كذلك سلفاً والتي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ومن تم زيادة الإنتاج وتطويره.
- 3- **جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات:** والذي يشمل أدوات السياسة التجارية المذكورة والتي تهدف أساساً إلى تأمين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير المالية والنقدية وغيرها من الإجراءات المرافقة لها والتي تحدث مفعولها على المدى القصير هي من اختصاص صندوق النقد الدولي، بينما تلك التي تحدث مفعولها

على المدى الطويل أو تتطلب فترة أطول نسبياً، فهي من اختصاص البنك الدولي وهي تلك المتعلقة بإزالة التشوهات الاقتصادية بشكل عام⁽¹⁾.

• آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على بعض المتغيرات الكلية في البلاد العربية

تحدث تدابير التثبيت والتكيف الهيكلي أثراً سلبية أو أيجابية أحياناً بالارتباط بخصائص الاقتصاد محل إجراءات التكيف، ولكنها في الغالب الأعم تحدث أثراً انكماشية ضارة بالنمو الاقتصادي داخل الدول النامية، فضلاً عن إبقائها لظاهرة التضخم التي تحول سببها من إفراط في الطلب إلى زيادة التكاليف والنفقات.

فإجراءات السياسة النقدية (زيادة سعر الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية) تؤدي إلى التقليل من الاقتراض، مما يترتب عنه انخفاض في الاستثمار ونقص في معدل النمو والعرض بشكل عام، وارتفاع الأسعار وانخفاض إمكانيات خلق فرص للعمالة وما إلى ذلك من عوامل تغذية التضخم والانكماش الاقتصادي.

وكذلك الحال بالنسبة لإجراءات الإصلاح الهيكلي، فإن ما يوصي به الصندوق مثلاً في مجال إدارة العرض (خاصةً فيما يتعلق بتصحيح الأسعار ورفعها إلى مستواها العالمي في جميع المجالات) فإنها فضلاً عما تؤدي إليه من تغذية التضخم في البلاد النامية، فلن يترتب عليها سوى تحويل الموارد من الاستخدامات التي تتمتع بأسعار منخفضة (سلع ضرورية) تستهلكها طبقة واسعة من المجتمع (وهي الطبقة الفقيرة عادة) إلى الاستخدامات التي تنتج سلعاً لا تخضع للتسعير وتلبي فقط احتياجات أصحاب الدخل المرتفعة. على اعتبار أن زيادة العرض في الدول النامية يتطلب توافر شروط معينة مرتبطة بتوفر التمويل الكافي وخلق طاقات إنتاجية جديدة عن طريق الاستثمار. وهو نفس ما تؤدي إليه إجراءات الخصخصة وتخفيض قيمة النقد وغيرها... الخ. فلا يمكن لمثل هذه الإجراءات منفردة أن تحدث مفعولها، لأن ذلك مرهون بتوافر شروط معينة فلن نجدها متوفرة ومجمعة في البلاد النامية خاصة ما تعلق منها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات المترتب عن تصحيح سعر الصرف لعملة الدولة محل الإصلاح).

ورغم ذلك فقد أسفر تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في بعض الدول عن معالجة بعض مظاهر الاختلال في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، والجدول أدناه يبين ذلك:

(1) رمزي زكي، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي. مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (3) يبين الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الهيكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بعض البلاد العربية (مليون دولار)

الدولة / السنة	1990	1994	1995	1996	1997/مليون دولار	
المغرب	- معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي %	13%	13.2%	11.8%	-9.6%	
	- معدل التغير في أسعار المستهلك %	7.0%	5.2%	3.0%	1.0%	
	- وضعية ميزانية الدولة	-1146.7%	993.5 -	1.133.3-	1218.2-	968.0-
	- الميزان التجاري	-1.678.00-	1567.00-	1.989.00-	1761.00-	1.923.00-
	- ميزان المدفوعات	1697.00	482.00	982.00 -	292.00	553.00
	- إجمالي الدين الخارجي	22.309	20.796	22.114	20.774	
تونس	- معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي %	22.7%	7%	8.5%	-2.7%	
	- معدل التغير في أسعار المستهلك %	6.5%	4.8%	6.3%	3.6%	
	- وضعية ميزانية الدولة	-1.264.3-	483.3-	801.1 -	837.1-	729.3 -
	- الميزان التجاري	-1.678-	1.567.00-	1.989.00-	1.761 -	1.923.00-
	- ميزان المدفوعات	-123.00-	532.00	80.00	396.00	337.00
	- إجمالي الدين الخارجي	6.662	8.027	8.726	8.689	
مصر	- معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي %	16.4%	10.2%	17.0%	12.3%	
	- معدل التغير في أسعار المستهلك %	16.8%	9.0%	9.3%	7.2%	
	- وضعية ميزانية الدولة	-3398.7-	3.623.5-	737.2-	884.4-	687-
	- الميزان التجاري	-6.699.00-	5.889.00-	7.79.00-	-	8.677.00-
	- ميزان المدفوعات	-10.224.00	1.143.00	410.00	8.2020.00	1.192.00
	- إجمالي الدين الخارجي	27.349	30.538	31.325	898.00	
الأردن	- معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي %	3.3%	10%	9.2%	5.0%	
	- معدل التغير في أسعار المستهلك %	16.1%	5.2%	2.3%	6.5%	
	- وضعية ميزانية الدولة	-273.4-	117.8-	109.8-	209.4-	158.8-
	- الميزان التجاري	-1.236.90-	15940-	1.518.20-	2.001.10-	1.813-
	- ميزان المدفوعات	421	264.90-	171.30-	188.20-	274.60
	- إجمالي الدين الخارجي	7.043	6.883	7.020	7.137	
السودان	- معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي %	2.00%	7.7%	1.4%	18.6%	
	- معدل التغير في أسعار المستهلك %	65.3%	99.3%	69.5%	111.5%	
	- وضعية ميزانية الدولة	-575.3-	47.3-	75.3-	133.2-	111.1-
	- الميزان التجاري	-322.30-	521.50-	510.30-	719.20-	827.70-
	- ميزان المدفوعات	-244.40-	19.10	63.10	35.50	18.10
	- إجمالي الدين الخارجي	9.115	9.400	9.779	9.369	

• المصدر: قاعدة بيانات: آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2009)

رغم النتائج الإيجابية منها والسلبية . في البلاد العربية المذكورة، فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك يبقى غير كاف في تقديرنا للحكم على جدوى وفعالية برامج التكيف

الهيكلية لصندوق النقد الدولي. فضلاً على التذبذب المسجل لتلك النتائج من سنة إلى أخرى، مما يدل على عدم التحكم فيها وتوجيهها الوجهة المرغوبة. فإن معدلات النمو الإيجابية الظاهرة في المؤشرات الاقتصادية المنوه عنها لم تحدث بدون تكلفة اقتصادية، بل مقابل ذلك نمت المديونية الخارجية وكذا خدماتها، بمعنى أن النمو المتحقق كان ناتجاً للتسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض وإعادة جدولة للديون، كما أنها لم تحدث بدون تكلفة اجتماعية، بل حدثت بزيادة العبء الملقى على عاتق الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والفقيرة والتي تمثل الغالبية العظمى في معظم الدول النامية بشكل عام. وهو ما يتضمن إهداراً لاعتبارات العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي، ومستوى معيشة تلك الفئات.

وكل ذلك لأن التنمية الاقتصادية لا تعني تحقيق نمو في الجبهة الاقتصادية فقط معبراً عنها بمؤشرات رقمية، حسابية وكمية، ما لم تتوج بتحسين الجبهة الاجتماعية معبراً عنها بمؤشرات كيفية ونوعية، فالتنمية الشاملة كالعملة لها وجهان أحدهما كمي والآخر كفي ولا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى، فالوجه الكمي يترجم بالمؤشرات الاقتصادية، بينما الوجه الكفي يترجم في المؤشرات الاجتماعية، لذلك كان لزاماً علينا معرفة مدى انعكاس الجانب الكمي ممثلاً في النتائج الاقتصادية لبرامج التكيف الاقتصادي على الجانب الكفي ممثلاً في الجانب الاجتماعي وكل ذلك بالنسبة للبلدان العربية محل الدراسة؟ أو بشكل آخر معرفة الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلية من خلال جملة من المؤشرات الاجتماعية.

4.3.2 الرقابة على سعر الصرف:

من الأهداف الرئيسية لصندوق النقد الدولي هو العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات، وقد باشر الصندوق أعماله في 1945 بنظام قاعدة الصرف بالذهب وفي سنة 1971 دخل إلى قاعدة الدولار ومارس الصندوق نشاطه بنظام أسعار الصرف الثابتة وكان على الدول الأعضاء في الصندوق تحديد قيمة عملتها بالدولار أو بالذهب مع مراعاة استمرار صرف عملته حول قيمة التعادل الخاصة به ولا تتجاوز حدود معينة مع مراعاة تقديم المشورة للصندوق وله الحق في القبول أو الرفض فقد واجهت الدول الأعضاء الاختلالات وهذه الاختلالات قد تكون اختلالات مزمنة كالاختلال الهيكلية في هذه الحالة يقوم الصندوق بتغيير قيمة التعادل للدولة وتعديل سعر صرف لعلاج ذلك

الاختلال أما إذا كان الاختلال مؤقت فإن العلاج يتم عن طريق استخدام موارد الصندوق ووفق الشروط المحددة وبعد انهيار اتفاقية بريتون وودز قامت الدولة بتقديم عملاتها ودون موافقة الصندوق، وفي اتفاق باريس الذي عقد في سنة 1973 حُصر نظام التعويم للعملات الرئيسية وقضي على نظام بريتون وودز وأصبح النظام النقدي بدون قاعدة وأصبحت العملات الرئيسية معومة أما باقي الأعضاء فمنهم من ربط عملته بالدولار ومنهم من ربطها بالجنيه الاسترليني أو الفرنك الفرنسي ومنهم من جعلها سلة من العملات، واستمر الحال إلى أن أجرى التعديل الثاني في الاتفاقية وأصبح نافذاً في سنة 1978 وبدأ العالم بممارسة نشاطه باستخدام نظام سعر الصرف المرن، وأصبحت الدولة العضو لها حرية اختيار ما يناسبها من ترتيبات الصرف فيما عدا ربط عملتها بالذهب، واعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في سنة 1977 مبادئ الرقابة على سياسات سعر الصرف وحسب ما ورد بالمادة الرابعة من مواد الاتفاقية كالاتي⁽¹⁾:

- 1- تتكيف الرقابة على سياسات سعر الصرف مع احتياجات التكيف الدولي في تطورها ويجري استعراض سير عملية التكيف الدولي من جانب المجلس التنفيذي واللجنة المؤقتة، ويؤخذ تقييم سيرها في الاعتبار عند تنفيذ المبادئ الواردة فيما بعد.
- 2- يبحث الصندوق في رقابته لمراعاة الدول الأعضاء للمبادئ المعروضة فيما سبق التطورات التي قد تشير إلى ضرورة إجراء مناقشة مع عضو ما:
 - أ- التدخل الواسع طويل الأجل في اتجاه واحد في سوق الصرف.
 - ب- وجود مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله من الاقتراض الرسمي أو الشبه الرسمي، قصير الأجل المفرط لأغراض ميزان المدفوعات.
- 3- فرض قيود أو حوافز على معاملات أو مدفوعات العملة أو تعزيزها بشدة أو الإبقاء عليها طويلاً لأغراض ميزان المدفوعات.
- 4- فرض قيود أو تطبيق حوافز على تدفق رأس المال أو تعديلها بشدة لأغراض ميزان المدفوعات.
- 5- إتباع سياسات نقدية أو مالية داخلية أخرى تعطي تشجعا أو ردعاً شاذين لتدفقات رأس المال لأغراض ميزان المدفوعات.

(1) مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد 4، 1985، ص4.

6- مسلك لسعر الصرف يبدو غير مرتبط بالظروف الاقتصادية والمالية الكاملة بما فيها العوامل التي تؤثر على القدرة على المنافسة وتحركات رأس المال طويل الاجل.

7- يستند تقدير الصندوق لسياسات سعر الصرف في دولة عضو ما إلى تقييم التطورات في ميزان مدفوعات هذه الدول على ضوء وضع احتياطاتها ومديونياتها الخارجية، ويجري هذا التقدير في اطار تحليل شامل للوضع الاقتصادي العام واستراتيجيته السياسية الاقتصادية للدولة العضو ويراعي ان سياسات خارجية فضلاً عن السياسات الداخلية، يمكن ان تساهم في تكيف ميزان المدفوعات في الوقت المناسب، ويأخذ التقدير في اعتباره المدى الذي تخدم به سياسات الدولة العضو ومن بينها سياسات سعر الصرف، أهداف التنمية المستمرة للشروط الكامنة المنتظمة اللازمة للاستقرار المالي، والنهوض بالنمو الاقتصادي السليم المتواصل ومستويات العمالة المعقولة.

5.3.2 سياسة التسهيلات المقدمة من الصندوق:

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات عن طريق السيولة المتمثلة في الذهب والعملات الاجنبية الرئيسية والتسهيلات المناطة للإقراض وإن الهدف الرئيسي للصندوق هي زيادة حجم السيولة الدولية، فعندما خرجت الدول من الحرب محملة بالخسائر قام صندوق النقد الدولي بتوفير قدر كبير من السيولة من خلال تقييم التسهيلات الائتمانية المختلفة مما ساعد في تخفيف حجم المشكلة إلى حد ما؛ ونتيجة لارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات وتدهور الدولار الأمريكي، انعدمت الثقة في نظام النقد الدولي مما ادى ذلك إلى انخفاض عام في الاحتياطات الرسمية للدول، وبالتالي ازداد الطلب بشكل ملحوظ على موارد الصندوق حيث لم يعد الصندوق قادراً على الوفاء بالتزاماته، وانتهى العمل بقاعدة الذهب سنة 1971 وادى ذلك إلى حدوث تدهور في السيولة الدولية، لذلك عقد اجتماع من قبل الدول الصناعية العشرة في اتفاقية السميثونيان بهدف اعادة استقرار النظام النقدي وتقرر فيه اقامة نظام مؤقت يسمح فيه بتقلب العملات وفي حدود (2.25) من اسعار التعادل، وللتغلب على مشكلة السيولة كانت هناك مجموعة من الاقتراحات من ابرزها⁽¹⁾:

1- زيادة انتاج الذهب لعدم كفاية الارصدة والاحتياجات الذهبية لدى الولايات المتحدة.

(1) مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره ص 339

2- رفع أسعار الذهب الذي سيؤدي إلى رفع القيم النقدية للأرصدة والاحتياجات الدولية والتخفيض من رغبة الاكتناز.

3- إضافة عملات رئيسية أخرى إلى العملات الأساسية حتى يمكن زيادة حجم السيولة الدولية والتي تؤدي اضافتها إلى تدعيم موقف الاحتياطات الدولية.

6.3.2 سياسات وحدة حقوق السحب الخاصة:

وحدة حقوق السحب (SDR)، تعرف على أنها تخصيصات سحب خاصة بهيئة وحدات نقدية حسابية (ذهب على الورق) تعطي الدول الحائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل لا من موارد الصندوق بل من الدول الأعضاء فيه، وهي اصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في سنة 1967 بعد اجتماع الدول العشر الكبرى وتم الموافقة عليه في سبتمبر من نفس السنة، وفي سنة 1969 تم الاتفاق على اصدار (9.5) بليون وحدة حقوق سحب خاصة بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه نتيجة لقلق الدول الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية حيث كانت أهم الاصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الامريكية، ولم يشاء الاعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على انتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للدول الأعضاء بصفة دورية حين تنشئ الحاجة، كما يمكن إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة (ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدم حقوق السحب الخاصة بدون تشارور مسبق مع الصندوق لمواجهة صعوبات ميزان المدفوعات فقط).

حيثُ زادت تخصيصات حقوق السحب الخاصة سنة 1970 نحو (10) مليار دولار أي (350) مليار وحدة و(3000) مليار وحدة في سنة 1971 ثم في سنة 1972 (3000) وحدة وفي سنة 1981 خصص الصندوق (21.4) بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي (29) مليار دولار امريكي للدول الأعضاء حيث تم تخصيص (4.1) مليار وحدة حقوق سحب خاصة لعدد (141) دولة كانت هي أعضاء الصندوق في نفس السنة وزيدت المخصصات في 1984 من 6 مليارات إلى 17 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ثم في سنة 1986 تم تخصيص ما يزيد عن 50 مليار دولار،

وهو ما يرجع في جانب منه الى نمو أسواق رأس المال الدولية ولكن في سبتمبر 1997 مع ازدياد عدد الدول الأعضاء في الصندوق تضمنت دول لم تكن قد تلقت اي تخصيص بعد اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس الصندوق وعدد الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصوات الحكومات الأعضاء، فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة "لتحقيق المساواة" بمقدار 21.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات كل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية الى حصصها لتصل الى مستوى معياري مشترك، ويجوز للدول الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض، ومع 16 حائزاً "مؤسسياً" لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق، كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من اربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي، وفي اغسطس 2001 كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي، وتجري مراجعة العملات المكونة للسنة كل 5 سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الاوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

وفي 7 اغسطس لسنة 2009 ضخ الصندوق 250 مليار دولار في الاقتصاد العالمي من خلال تخصيص حقوق سحب خاصة حيث خصص 100 مليار دولار تقريباً للأسواق الناشئة والدول النامية منها 18 مليار للدول النامية.

4.2 نبذة حول تاريخ ونشأة البنك الدولي:

1.4.2 مقدمة:

لقد عرف العالم خلال فترة ما بين الحربين العديد من المتغيرات والاحداث في مختلف المجالات والميادين خاصة المجال الاقتصادي الذي ميزتها احداث انهيار قاعدة الذهب واللجوء الى نظام النقد الورقي الالزامي، واعتماد الدول على سياسات مالية تضخمية من اجل اعادة بناء اقتصادها المتدهور.

وفي عام 1944 اجتمع ممثلوا الولايات المتحدة وانكلترا و42 دولة في بريتن وودز بنيوهامشير الامريكية لتقرير شكل النظام المالي النقدي الجديد، وتم الاتفاق على انشاء ثلاثة منظمات وهي منظمة التجارة الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.

وسأتناول في هذا البحث موضوع البنك الدولي، من خلال محاولة الاجابة عن الاشكالية التي مفادها ماهو البنك الدولي؟ وماهي طبيعة عمله؟ وذلك وفق الخطة المرسومة.

2.4.2 مفهوم البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف الى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع انحاء العالم، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة اكثر الناس وأشد البلدان فقراً وتحقيق عالم خال من الفقر، تأسس بتاريخ 01 يوليو 1944 بقرار من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في بريتون وودز (بنيو هامشير) الامريكية مقره الرئيسي واشنطن مقاطعة (كولومبيا) وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الأعضاء البالغ عددها 185 بلداً، ويصبح البلد عضواً بمجرد اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير⁽¹⁾.

وتشير عبارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات هي:

- 1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- 2- المؤسسة الدولية للتنمية.
- 3- مؤسسة التمويل الدولية.
- 4- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.
- 5- هيئة ضمانت الاستثمار متعددة الاطراف.

3.4.2 تاريخ ونشأة البنك الدولي:

بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في (بريتون وودز) بولاية نيوهامشير الأمريكية، وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ (250) مليون دولار في عام 1947 وقد خصص القرض لمجهودات

⁽¹⁾ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة القاهرة، 2001 ص 240

اعادة اعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت جهود الاعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الانسانية واحتياجات اعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائماً ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول.

لكن اليوم يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله وقد سبق للبنك ان كان له طاقم متجانس من المهندسين المحليين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة، أما اليوم ف لديهم طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع ويعمل 40% من هذه الطاقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء.

4.4.2 الهيكل التنظيمي للبنك الدولي:

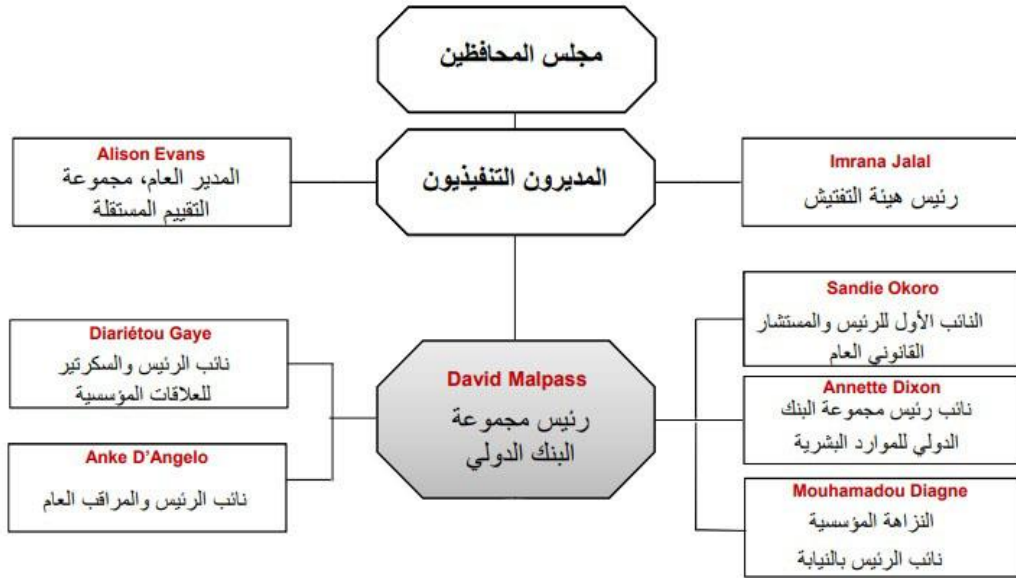
البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية تعتبر أن البلدان الأعضاء فيها وعددها 185 مساهمين فيها ويمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي وبصفة عامة يكون المحافظون من وزراء المالية او وزراء التنمية في البلدان الاعضاء ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 24 مديراً تنفيذياً "يعملون في داخل البنك الدولي ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مديراً تنفيذياً" بينما تمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

وإن رئيس البنك الدولي يرأس اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسئول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، وهي الولايات المتحدة، وهي التي ترشحه وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمسة سنوات قابلة للتجديد.

والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي وعادة ما يجتمع المديرين التنفيذيين مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي بما في ذلك اعتماد

القروض والضمانات والسياسات الجديدة والموازنة الإدارية واستراتيجيات المساعدة القطرية وقرارات



الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الإسكندرية 2001.

محمد عبدالعزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2000.

5.4.2 وظائف البنك الدولي:

تتلخص وظائف البنك الدولي في:

- 1- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الاجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- 2- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الاكثر فقراً والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنوياً.
- 3- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- 4- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- 5- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.
- 6- القيام بتطوير ادوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

6.4.2 أهداف البنك الدولي:

تحدد أهداف البنك الدولي في:

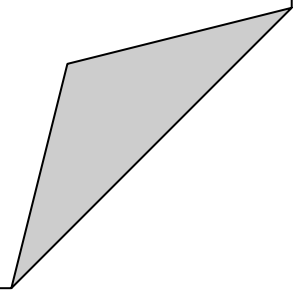
- 1- المساعدة في تعمير وتنمية اقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى.
- 2- تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة عن طريق الضمان او المساهمة في القروض.
- 3- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الاجل الطويل للتجارة الدولية.
- 4- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.
- 5- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي في كل ما يتعلق بالشركات الدولية لرؤوس الاموال سواء في صورة قروض أو استثمارات اجنبية مباشرة أو غير مباشرة بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

7.4.2 مصادر تمويل البنك الدولي:

تقدم المؤسسات المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي - البنك الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج في اسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ الى تلك التي لا تتمكن من الحصول على الخدمات على الاطلاق وعلى خلاف المؤسسات المالية الاخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح حيث يعمل البنك الدولي للانشاء والتعمير على اساس السوق كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الاموال الى البلدان المقترضة أي البلدان النامية ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية حيث لا يستعين بمصادر خارجية من اجل توفير اموال لاغراض تمويل المصروفات العامة⁽¹⁾.

(1) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الإسكندرية 2001، مرجع سبق ذكره ص 242
محمد عبدالعزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2000، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني
نقيع فعالية وسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي
في ظل الأزمة الراهنة



1.3 تمهيد:

شكل تكرار هذه الأزمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن أثارها السلبية هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالمياً، فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية ويواجه الإقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر في سنة 2008، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية تمثلت مظاهرها بإنهاء تدني أسعار الأسهم وإعلان إفلاسها و في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف الكبرى وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، وتأثيرها امتد ليشمل اقتصاديات الدول العربية وعليه سنحاول في هذا الفصل يتم استعراض اهم الازمات المالية ومفهوم الأزمة المالية العالمية الراهنة، وأسبابها، وأثارها على الاقتصاديات العربية مع إشارة الى فاعلية دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية.

2.3 ماهية الأزمات المالية:

1.2.3 مفهوم الأزمة المالية:

الأزمة المالية يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف.

هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسبها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية للمقترضين، وعندما يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية منها الكساد العظيم خلال الفترة 1929 - 1933، حيث ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك.

كما تعرضت بورصة نيويورك سنة 1987 إلى الانهيار وحققت خسارة قدرها 500 مليار دولار، ثم المكسيك سنة 1994.

2.2.3 تصنيف الأزمات المالية⁽¹⁾:

1. أزمة النقد الأجنبي:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

⁽¹⁾ جريدة الشرق الأوسط، العدد 2008/1360.

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد سواء كان عاما أو خاصا بالثقة، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحررا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

2. الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

3. أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

3.2.3 أسباب حدوث الأزمات:

وقد تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، وتفيد الخبرات المتراكمة في تقدير اتجاهات البورصة مثال: (مؤشر داو جونز) لأزمة نيويورك 1929، وقد ترجع أسباب الأزمات إلى:

- التغيرات الدولية، من الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية والحروب التجارية.
- المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة.

(1) نشرة صندوق النقد الدولي، 2008.

- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار.
 - الإشاعات والمعلومات الملوثة غير الحقيقية.
 - المضاربة غير المحسوبة.
- ويترتب على الأزمات تدهور في الأسعار والخسائر، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات ويمكن مواجهة الأزمات البورسية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات:

- الكوارث والحروب المتغيرات المحلية الاقتصادية والسياسية.
- التغيرات التكنولوجية ودورات الأعمال الإشاعات والمعلومات الملوثة.
- المضاربة والمعلومات المحسوبة.
- تدهور الأسعار.
- انخفاض التداول.
- البيع بأقل الأسعار.
- الشراء بأسعار غير واقعية.
- توقف المعاملات.
- خسائر فادحة.
- فقدان الثقة في السوق.
- أسلوب السياسات.
- أسلوب الصدمات.
- أسلوب الانسحاب.
- تراجع التكيف والتأقلم مع أسلوب الصدمات.

3.3 أهم الأزمات المالية:

وقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث ثغرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للسياسات الاقتصادية المنتهجة، وضياح أصول هائلة من المستثمرين في الأسواق المالية لهذه الدول وسوف نقوم بالتعرف على أهم الأزمات المالية التي زعزعت اقتصاديات هذه الدول⁽¹⁾.

1.3.3 أزمة 1929:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، واستفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي والاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك وذلك نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929.

1. مظاهر الأزمة:

هذا الرخاء، أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون.

وكانت الآراء الاقتصادية واعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.

ونتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، وأدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم إرادات الشركات، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، وأسر أمريكية.

(1) نشرة صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره.

وقد استمرت البنوك بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي، وهكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون \$ سنة 1923 غالى 10000 مليون \$ سنة 1929.

وكانت الأمور تبدو وكأن الرخاء هو السائد وأن السياسة النقدية والمالية تجري في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، وهبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، وأخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنجح في الهبوط السريع، وفي سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف، واستمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام والقوة الشرائية، وفي نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0,9% عام 1929، واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غاية 25,1% سنة 1933⁽¹⁾.

2. خصائص الأزمة:

تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في:

1. تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
2. استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبياً.
3. عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.
4. الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929.

(1) عمران خضيرات: أطروحة دكتوراه. الأزمات المالية العالمية (الأثار والمسببات ومدى مساهمة العلوم المالية في التعامل مع الأزمات)، 2010.

في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

3. آثار الأزمة على الدول الصناعية:

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث تراجعت أسعار الجملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد انتقلت السعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، وكذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933.

هذا الانخفاض، له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال، وعلى النشاط الاقتصادي ككل، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي انكلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخف إلى 72 مليون مارك عام 1932.

وهذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمدا خيل الطبقة الرأسمالية، وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، ولكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون عام 1928 إلى 1,6 مليون \$ عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انكلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933.

وإضافة إلى هذا، فانه بين سنتي 1929 و1933، انخفضت أسعار المنتجات بـ 45,7% وبصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الخمسة (اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشاً بـ 40% مقارنة بسنة 1929، وبـ 74% مقارنة بحجمها العادي⁽¹⁾.

(1) مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية ومشكلاتها في عالم النقد والمال. الجزائر، 1993.

2.3.3 أزمة 1987:

1. ظروف حدوث الأزمة:

إنَّ الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987، والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية ومنتسرة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشتررون.

وقد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية محرر بالدولار، ولجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض وتسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

وكان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الادخارات والاستثمارات تأثيراً سلباً على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في بداية 1986 إلى زيادة إرباح الشركات الأمريكية ودخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعاً.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضاً ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك.

2. أسباب حدوث الأزمة:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر 1987، هناك في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق وأسباب أخرى منها⁽¹⁾:

(1) عبدالحكيم الشراوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم في الازمات المالية. الإسكندرية دار الفكر الجامعي، 2005.

أ- أسباب تتعلق بكفاءة السوق هناك ثلاث تفسيرات، وهي:

1. الإنهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، وانتقال المدخرين من الإستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية.
2. الإنهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي ان تكون عليها.
3. انتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشكة الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

ب- أسباب أخرى من بينها:

1. استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، وفي هذا الصدد فكرت حكومة "ريغان"، بتخفيض العجز بـ 23 مليار دولار، وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب، وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.
2. رفع أسعار الفائدة، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، وقد أقدمت كل من اليابان والدول الأوروبية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها.
3. تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985، بنسب جد عالية، وقد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم، حيث أقر أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات والودائع ذات العائد الثابت.
4. اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث تبرمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء والبيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات، والأسهم، زادت من عرض الأسهم وانخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار⁽¹⁾.

(1) بحوث حول الأزمات المالية طلبة القطب الجامعي، 2018/12/21.

2. نتائج الأزمة:

استنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حداثها أزمة 1929، وفي يوم 17 أكتوبر 1987، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار \$، خاصة وأن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع والشراء، وبعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريغن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغيير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة، ولقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.
- التعامل عن طريق أحدث الوسائل والأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة وبسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.
- التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق.

3.3.3 أزمة المكسيك 1994:

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، والذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالبلد، تمثلت أهم هذه الإصلاحات في خصوصية المؤسسات، ورفع القيود على التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية، ولقد أفضى هذا الوضع إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة، مما أدى إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونظرا لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى، توسع الائتمان المصرفي، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية، ونتيجة لهذه المؤشرات، اضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة، لكن وبمجرد تعويم العملة، انخفضت قيمة البيزو، وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، هذه الأوضاع، أدت إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، زاد من حداثها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة استعجالية كعنصر أساسي لحل الأزمة.

4.3.3 أزمة جنوب شرق آسيا:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 2/10/1997 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر (Hang Seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7%-8%) كمتوسط وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.

5.3.3 الأزمة المالية 2007-2012 (أزمة الرهن العقاري):

بدأ تسويق العقارات في أمريكا لمحدودي الدخل بطريقه كانت في مجملها النفاف على قوانين البلد والحد الائتماني، وكانت عقود الشراء محبوكة بطريقه جشعة تجعل القسط يرتفع مع طول المدة. وعند عدم السداد لمرة واحدة تأخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سدادها ليس هذا فحسب بل هناك بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفيدرالي الأمريكي! نجحت شركات العقار في تسويق المنازل لمحدودي الدخل ونجحت بالالتفاف على قوانين الحد الائتماني، مما نتج عنه ارتفاع بأسعار العقار⁽¹⁾.

بعد أن ارتفعت أسعار العقار وأصبحت منازل محدودي الدخل بمبلغ وقدره يتعدى قيمه الشراء الحقيقية لأوائل المشترين. بدأ محدودي الدخل بأخذ قروض من البنوك بضمن منازلهم التي لم تسدد بالأساس وكان الاعتماد بصرف هذه القروض على فرق السعر بين المطلوب والقيمة في السوق بعد فترة. وبعد أن بدأت سلبيات العقود المحبوكة تطفو على الساحة وأصبحت الأقساط الشهرية لا تطاق. امتنع كثيرين عن الدفع وبدأت أسعار العقار تهوى للأسفل.

معظم البنوك وشركات العقار أحست بالخطر؛ فقامت ببيع ديون المواطنين علي شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمن المنازل، لجأ بعض المستثمرين العالميين بعد تقادم مشكلة الرهن العقاري

(1) عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية 2009 ص3

إلى شركات التأمين التي وجدت في أزمة الرهن العقاري فرصة للربح، وذلك بضمان المنازل فيما لو تمنع المواطنين محدودي الدخل عن سداد قيمة رهن منازلهم. لذلك قامت شركات التأمين بتصنيف سندات الديوان إلى فئتين: الفئة (أ) قابلة للسداد، والفئة (ب) لا يمكن سدادها، ثم بدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من المستثمرين العالميين.

المشكلة باتت معقدة، فالمواطن محدود الدخل يظن أن المنزل له، وشركات العقارات التي لم تستلم قيمة المنازل كاملةً تظن أن المنازل لها، وفي نفس الوقت تظن البنوك أن المنازل لها بحكم ما أخذته محدودي الدخل من قروض بضمان المنازل، وفي نفس المركب تظن شركات التأمين أن المنازل لها بحكم التزامها بدفع مبالغ السندات للمستثمرين الدوليين وذلك في حال عدم سداد قيمة الرهن للمواطنين محدودي الدخل⁽¹⁾.

1. حدوث الأزمة:

توقف محدودي الدخل عن دفع أقساط رهن منازلهم بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة. مما اضطر بالشركات والبنوك إلى محاولة بيع المنازل لحل النزاع؛ فأدى إلى إحتجاجات أصحاب المنازل المرهونة والذين رفضوا بدورهم الخروج منها مما دفع بقيمة العقار إلى الهبوط، ثم ما لبث بعد أن أكتشف أن قيمة الرهن المدفوعة ما عادت تغطي تأمينات البنوك ولا شركات العقار ولا التأمين. مما أثر بدوره على سندات المستثمرين الدوليين فطالبوا بحقوقهم عند شركات التأمين فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريباً مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها. ولحقها كثير من البنوك الأمريكية مثل: مورجان ستانلي وغولدمن ساكس. ولازالت أزمة الرهن العقاري محلك سر، فلا محدودي الدخل سيخرجون من منازلهم. ولا المنازل تساوي قيمه الشراء أو قيمه القروض. فالمنزل الذي سعره 20 ألف دولار عليه ديون تبلغ 100 ألف دولار (أرقام تقريبية).

(1) فريد كوتيل، قراءة في الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية. كلية العلوم الادراية والمالية. جامعة الاسراء 2009

2. مراحل الأزمة:

فيما يلي المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تضرب أوروبا.

- فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
- أغسطس 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر - ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- يناير 2008: الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين يناير وابريل 2008.
- فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤمّن بنك نورذرن روك.
- مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.
- مارس 2008: جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي.
- إبريل 2008: قام مصرف يو بي إس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث أوروباً، والأول عالمياً في مجال إدارة الثروات الخاصة.
- مايو 2008: قال مسؤول بوزارة الخزانة الأميركية إن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية. وقال كلي لوري مساعد وزير الخزانة للشؤون الدولية إن الاحتياطي الاتحادي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقاري

سنة 2007م، كما أشار لوري إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار بسبب الأزمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 200 مليار دولار من البنوك المركزية؛ مما ساعد البنوك في توفير القروض.

● سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك وفاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

● سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال ليمن برانرز بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، بنك أوف أميركا، شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية⁽¹⁾.

● سبتمبر 2008: الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤمnan أكبر مجموعة تأمين في العالم ايه آي جي المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها.

● سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

● 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني لويد تي إس بي يشتري منافسه إتش بي أو إس المهدد بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

● 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

● 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.

(1) فريد كوتيل، قراءة في الأزمة المالية العالمية، 2009 مرجع سبق ذكره.

- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة، يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية.
- 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا، يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا، يجري تأمين بنك برادفورد وبينجلي.
- 2008 مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وبورصة وول ستريت تنهار. كما تراجعَت البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى وفي وقت سابق خلال النهار؛ وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعاً مانعاً المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة، أعلن بنك سيتي جروب الأمريكي انه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية. وفي البرازيل، تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%.

3. بنك ليمان برادرز:

كان بنك ليمان برادرز يُعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام 1850م. ويعمل لدى البنك 25935 موظفاً بشتى أنحاء العالم.

وكان ريتشارد فولد هو الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي في بنك ليمان برادرز، حيث وصف بأنه رائد الخبراء الماليين في مجاله، وتسبب إفلاس بنك ليمان برادرز بأثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، فأدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم، ولم تكن الساحة العربية بمعزل عن ذلك حيث لحقها ضرر كبير مما أدى إلى انهيار عدد من أسواقها.

كما اعتبر المتخصصون الاقتصاديون إفلاس بنك ليمان أشهر حالة في وول ستريت منذ انهيار مؤسسة دركسل برنام لامبرت المتخصصة بالسندات عالية المخاطر عام 1990م. واجه البنك صعوبات جمة جراء أزمة العقار التي عصفت بالولايات المتحدة منذ منتصف العام 2007م.

كما اضطر بنك ليمان برادرز لإسقاط أصول مالية بقيمة 5.6 مليارات دولار بالربع الثالث من العام 2007م، وأعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليارات للربع الثاني من عام 2008م.

وتفاقت الأزمة المالية في بنك ليمان حتى أشهر إفلاسه بتاريخ 15 أيلول، 2008م عقب فشل جهود بُذلت من طرف إدارة البنك لإنقاذه، وتقدم البنك بطلب إشهار الإفلاس إلى محكمة الإفلاس في منطقة جنوب نيويورك.

وخسر سهم بنك ليمان أكثر من 92% من قيمته بالمقارنة بأعلى مستوياته عند 67.73 دولاراً في شهر تشرين الثاني، 2007م⁽¹⁾.

4.3 تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي:

تسببت الأزمة المالية العالمية في تدهور الاقتصاد الأمريكي منذ سبتمبر 2008، وتوقع مؤولو "البنك المركزي" انكماش اقتصاد دولتهم في فترة تمتد حتى منتصف سنة 2009 وتراوحت (التوقعات سنة 2009 بين انكماش بواقع (0.2%) إلى نمو بواقع (1.1%) بتراجع يتراوح بين (2%) و(2.8%)، وتوقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن تشهد الولايات المتحدة انكماشاً يصل إلى (2.8%) في الربع الأخير من سنة 2008 وبنسبة (0.9%) في سنة 2009⁽²⁾.

كما استوردت أمريكا بضائع وخدمات بقيمة (\$1,652) مليار في حين كانت صادراتها تعادل (\$1,203) مليار أي إن العجز التجاري (449) مليار دولار وتصاعد العجز حتى وصل إلى (816) مليار دولار.

وأماً بخصوص المديونية أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية من (04.3) تريليون دولار في سنة 1990 إلى (8.4) تريليون دولار في سنة 2003 وإلى (8.9) تريليون دولار سنة 2007 وأصبحت هذه الديون الفردية تقريباً إلى (6.6) تريليون دولار ناجمة عن الفقاعة العقارية، أما ديون الشركات فقد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ حجمها (18.4) تريليون دولار وبلغ إجمالي هذه الديون بصفة عامة (34) تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي ووفقاً لتقرير أصدره مجلس الاحتياطي الفدرالي سنة 1994 انه زاد الدين الاستهلاكي الخاص في

(1) فريد كوتيل، قراءة في الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره.

(2) مصطفى العمراسي وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، ص15.

الولايات المتحدة بنسبة (210%) في الستينات، (268%) خلال السبعينات وفي الثمانينات وصل إلى ما يزيد على (400) مليار دولار وتضاعفت الديون أما التضخم فقد تجاوز (4%) والبطالة تشكل (5%)⁽¹⁾، وكشفت منظمه الاقتصاد والتنمية أن معدل البطالة في الولايات المتحدة بلغ في يناير 2009 (4.6%) مرتفعاً بواقع (0.4%) عما سجله في ديسمبر 2008 وبنسبة (2.6%) عن سنة 2007 (حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من (60,5000) وظيفة منذ بداية الشهر الأول من هذه السنة، وقد انعكست هذه الصور السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاض حادة في أسعار الأسهم والسندات) وبالنظر إلى أسعار النفط فقد وصل سعر البرميل إلى نحو (30) دولاراً بعدما وصل إلى نحو (150) دولار في تموز يوليو سنة 2007، ثم عادت الأسعار لتستقر في نطاق (65) إلى (75) دولار للبرميل تأثرت الدول النفطية بتراجع العائدات وتدهورت أسواقها المالية واضطرت حكوماتها في 2008 لضخ أموال كثيرة في مشروعات عامة للحفاظ على النشاط الاقتصادي وطبعاً انعكس ذلك على استثمارات تلك الدول العربية الأخرى عبر تراجع استثمارات دول الخليج في الأسواق المالية لدول كمصر - لبنان.

وتم توضيح انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي في النقاط التالية:

- تم ضخ قيمة (150) مليار دولار في القطاع المصرفي خلال شهر اغسطس، غير أن حجم الكارثة كان أكبر بكثير.
- بيع مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية - أكبر الصناديق الامريكية العاملة في مجال الإدخال والإقراض - لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ (1.9) مليار دولار.
- بنك الاستثمار الامريكي (ليمان برادرز) أحد أقدم البنوك الأمريكية يعلن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأمريكي لإنقاذ البنك.
- خوفاً من تراجع الانفاق والاستهلاك اليومي على نحو قد يؤدي إلى مرحلة كساد طويلة، قررت الإدارة الأمريكية الاستحواذ على شركتي "قاني ماي" و"فريدي ماك" الضامنتين لنصف القروض العقارية ومقدارها (12) تريليون دولار.
- بنك "ميرل لينش" أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من "بنك أوف أمريكا" خشية تعرضه للإفلاس.

(1) إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاحات النظام المالي 2009.

- الحكومة الأمريكية تعمل على تأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي أي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ (85) مليار دولار.
- ارتفاع حجم المديونية إلى (36) ترليون دولار حسب إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية.
- خسائر الناتج الأمريكي (بما يوازي 250 مليار دولار، أما العجز المحمول عن طريق الحكومة قدره 10 ترليون، أما ديون الشركات الأمريكية قدرت بـ(18) ترليون وديون الأفراد 4 ترليون دولار⁽¹⁾.
- تقادم العجز في الميزانية والذي وصل لأقصاه في الربع الأول لسنة 2008، حيث أصبح يمثل حوالي (6.2%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وبذلك أخذت أميركا بعض الإجراءات المناسبة للنهوض بالاقتصاد حيث تم الانفاق على الخطة المعدلة من قبل مجلس الشيوخ والتي تضمنت (إعفاء الضريبة على أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة/ غزالة الأدوات السامة/ رفع نسبة الودائع المضمونة إلى (250) ألف دولار بعد ما كانت (100) ألف دولار.

5.3 تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد الأوروبي:

امتد أثر الأزمة بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث هبط الانتاج الصناعي الأوروبي في مايو 2008 بمعدل (1.9%) وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في سنة 1992⁽²⁾.

أما في بريطانيا (كان هناك انخفاض في معدل النمو قدره (0.5%) لسنة 2007).

منطقة اليورو: حسب توقعات صندوق النقد الدولي الصادر في الثامن من أكتوبر فإن النمو في منطقة اليورو لن يتعدى (1.3%) لسنة 2008 و(0.2%) لسنة 2009⁽³⁾ وحسب إحصائيات مكتب الإحصاءات القومية البريطاني ارتفعت حالات البطالة فيها إلى (904,900)، بزياده حوالي

⁽¹⁾ ثريا الخرزجي، الأزمة المالية العالمية الرهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية، التحديات وسبل المواجهة، منقول عن المؤتمر العلمي الثالث، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة وبالإشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2009/4/28-29.

⁽²⁾ مصطفى العمراسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁽³⁾ [HTTP/WWW.Reaghribnet/showthread.php](http://WWW.Reaghribnet/showthread.php)، 2010.

(32,500) حالة في أغسطس 2008 أما بالنسبة لمعدل البطالة بمنطقة الاتحاد الأوروبي حسب ما كشفت عنه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بلغ (8%) في ديسمبر 2008 ليرتفع في شهر فبراير 2009 بنسبة (0.1%) عما كان عليه في ديسمبر وبنسبة (0.8%) عن سنة 2007.

أما إسبانيا فقد عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة حيث وصلت إلى (9.9%) وزادت بنحو (425) ألف حالة عن سنة 2007، وانتقلت الأزمة إلى باقي الدول الأوروبية والجدول رقم () يبين نسبة البطالة في منطقة اليورو من سبتمبر 2007 حتى فبراير 2009.

جدول (4) يبين نسب البطالة في منطقة اليورو

الفترة الزمنية	النسبة المئوية (%)
سبتمبر 2007	7.3
سبتمبر 2008	7.5
ديسمبر 2008	8.0
فبراير 2009	8.1

• المصدر: بيانات مستقاه من كل الاقتصاديات الالكترونية، عدد 5500، 1/11/2008.

6.3 تأثير الأزمة على الاقتصاديات العربية وخاصة الخليجية منها⁽¹⁾:

تأثر الدول العربية بهذه الأزمة يعد محدود وذلك لعدة أسباب أبرزها اختلاف طبيعة نظام التمويل العقاري سواء في المصارف الإسلامية أو في المصارف التقليدية فيما بين العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أسعار العقارات في معظم دول العالم العربي مازالت في حدود قدرة الطلب الحقيقي على تنشيط الأسواق وإضافة إلى أهم الأسباب:⁽²⁾ (الإدراك المبكر للمصارف المركزية العربية وهيئات أسواق المال لضرورة وضع الضوابط التي تحول دون وصول الأزمة للمصارف بأنواعها المختلفة والمؤسسات والصناديق العربية).

(1) مصطفى العمراسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) فؤاد شاكر، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 336، 2008.

فلقد تأثرت الدول العربية بالآثار الغير مباشرة لازمة سواء سلبياً أو إيجابياً حيث الدول الخليجية تعتبر من اكبر الدول المتضررة من الأزمة من عدة نواحي أهمها:

1- هبوط حاد في أسعار النفط بنسبة تصل إلى (67%) تقريباً مما أدى إلى انعكاس صورة العجز في موازنتها وتراجعت (صادرات الدول العربية من (140) دولار إلى حدود (34) دولار حتى كانون الأول مما يعنى انخفاض إيرادات الدول النفطية بنسبة تصل إلى (76.5%)⁽¹⁾.

2- تكبدت الصناديق السيادية خسائر كبيرة قدرها الخبراء ب (50%) تقريباً من قيمة استثماراتها في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا والتي تقدر بحوالي (3) تريليون دولار علماً بأن (مجموع المبالغ التي تستثمرها تلك الصناديق يبلغ (1.5) تريليون دولار وقد تزداد تلك الخسائر مستقبلاً إذا استمر أسعار الأسهم بالانخفاض).

3- هبوط حاد في أسواق الأسهم تتراوح من (52%) في السعودية وحوالي (72%) في دبي.

في حين كان تراجع الأسعار العالمية عموماً قد يكون فرصه للدول العربية في زيادة الاستثمار الداخلي ودعم البنية التحتية وكذلك فقد اتجهت المعونات الاقتصادية الدولية إلى الانخفاض ففي (سنة 2006) حسنت الدول العربية على حوالي (16%) من المعونات الاقتصادية الدولية بينما كانت هذه النسبة حوالي (27%) سنة (2005)⁽²⁾.

ففي مطلع سنة 2008 قدرت توقعات البنك الدولي نمواً الناتج الإجمالي في الدول النامية بمتوسط حوالي (4.6%) للسنوات التالية مع حدوث الأزمة، تراجعت تلك التقديرات إلى حوالي (4.5%) في حين كانت الصورة المتوقعة للدول المتقدمة أكثر تشاؤماً متمثلة في انكماش اقتصادي يقدر بحوالي (1%) وعادت المؤسسات الدولية بمراجعة تلك التوقعات لتقدر (2%) انكماشاً في أوائل سنة 2009 وانخفضت التوقعات لمعدلات النمو إلى (3.3%) للدول الناشئة أما منطقة الشرق الأوسط فقد تم تعديل معدلات نموها المتوقعة لتصبح أقل من (4%) مقارنة بتوقعات سابقة ما بين (6%) إلى (7%)⁽³⁾، الجدول التالي يوضح ذلك.

(1) ثريا الخرزجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية، التحديات وسبل المواجهة، مرجع سبق ذكره، ص22.

(2) الأزمة المالية العالمية، التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر: تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص19.

(3) عبدالله شحاته خطاب، الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ص6.

جدول رقم (5)

التوقعات الاقتصادية للنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الاقتصادية للسنوات
(2010-2009-2008-2007)

التوقعات				مجموع الدول الدولة
2010	2009	2008	2007	
1.1	2-	1	2.7	مجموعة الدول المتقدمة
1.6	1.6-	1.1	2	الولايات المتحدة
0.2	2-	1	2.6	منطقة اليورو
0.1	2.5-	1.3	2.5	ألمانيا
0.7	1.9-	0.8	2.2	فرنسا
0.1-	2.1-	0.6-	1.5	إيطاليا
0.1-	1.7-	1.2	3.7	أسبانيا
0.6	2.6-	0.3-	2.4	اليابان
0.2	2.8-	0.7	3	المملكة المتحدة
1.6	1.2-	0.6	2.7	كندا
2.2	2.4-	1.9	4.4	دول متقدمة أخرى
5	3.3	6.3	8.3	الاقتصاديات الناشئة
4.9	3.4	5.2	6.2	أفريقيا
2.5	0.4-	3.2	5.4	وسط وشرق أوروبا
1.3	0.7-	6.2	8.1	روسيا
8	6.7	9	13	الصين
6.5	5.1	7.3	9.3	الهند
4.7	3.9	6.1	6.4	الشرق الأوسط
3.5	1.8	5.8	5.7	البرازيل
2.1	0.3-	1.8	3.2	المكسيك

• المصدر: صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات "أفاق الاقتصاد العالمي"، تشرين الأول/أكتوبر 2009، تشير

السنوات المظلة إلى التوقعات

يتضح من الجدول السابق أن الأزمة قد أثرت بشكل كبير على عموم الدول في قطاعاتها الاقتصادية ويلاحظ أن النمو انخفض بالسالب، وحتى الدول التي اتسمت بالنمو الايجابي فهي منخفضة عن السنوات السابقة.

أمّا انعكاسات الأزمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست على النحو التالي: انخفضت أسعار النفط بنسبه 50% من (150) دولار للبرميل في شهر يوليو إلى حوالي (77) دولاراً، مما يؤثر على صادراته وانعكاسها سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي التي ستتنخفض إلى (4.2%) في سنة 2009 مقابل (5.7%) سنة 2008 ومن الناحية الأخرى تشير بعض

التقديرات إلى صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج المتحدة وأوروبا والتي تقدر أصولها في مايو بـ(1500) مليار دولار، عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبه (30%) وخسرت (450) مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط كل سنة كاملة، وأعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانياتها المتوقعة لسنة 2009 سيكون بحدود (17.3) بعد أن سجلت ميزانيات لسنة 2008 فائضاً حقيقياً بلغ (160) مليار دولار، ورغم تأثير الأزمة إلا أن السعودية أكدت الاستمرار في الإنفاق على المشاريع التنموية الضخمة اعتماد على فوائدها المالية المقدره (440) مليار دولار⁽¹⁾، وقد (قدر الخبراء خسائر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي السابع في الربع الثالث بنحو (150) مليار دولار⁽²⁾).

7.3 تأثير الأزمة العالمية على التجارة الدولية:

شهد اقتصاد الدول العربية انخفاض في معدل نمو حركه التجارة الدولية إلى اقل من (5%) وبنسبة (6.5%) في سنة 2007؛ بحيث أثر هذا الانخفاض تأثيراً مباشراً او غير مباشراً بمختلف الدول العربية فقد تأثرت الصادرات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل القومي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل صادراتها نسبة كبيرة من الناتج المحلي.

كذلك تأثرت الدول العربية الأخرى من خلال انخفاض حصيلة صادراتها من السلع المختلفة في دول المغرب العربي، تأثرت دخول القطاعات السياحية مما أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات مما أثر ذلك في حاله الميزان التجاري وميزان المعاملات الجارية بتزايد نسبه العجز في الميزان الجاري وذلك خلال السنتين 2008 - 2009 إلى نحو (5%) من الناتج المحلي الاجمالي في حين من المتوقع أن تظل الجزائر تحافظ على الفائض المحقق كان ذلك يعود بصفه أساسية للصادرات النقدية، ويوضح الجدول رقم (5) عجز الحساب الجاري (1%) من الناتج المحلي في مصر، و(2.7%) في سوريا والأردن ما يقرب من (12%) ولبنان (13.5%).

شهدت الصادرات المصرية تراجعاً واضحاً في السلع والخدمات في الصادرات السلعية الغير نفطية انخفضت بمعدل (4.0%) مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية من حصيلة الصادرات إلى تأثيراً سلبياً من معدلات النمو الناتج المحلي الاجمالي فحدث تراجع واضح في إيرادات قناة السويس إلى نحو (4.6) مليار دولار مسجله تراجعاً بلغ (20%) تقريباً، أما بالنسبة لمعدل النمو بمصر انخفض إلى (4.7%) خلال السنة 2009 و (7.2%) خلال سنة 2008 في حين انخفضت معدلات النمو في دول المغرب العربي إلى ما يقارب النصف في تونس وما يزيد عن الثلث في الجزائر في سنة 2009 مقارنة بالسنة السابقة والجدول يبين بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول العربية المختارة.

(1) فريد كزرتيل، كمال زريق، الأزمة المالية: مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية.

(2) صندوق النقد الدولي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص59.

جدول رقم (6)

بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول العربية المختارة خلال الفترة من (2007-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
								مصر
6.0	6.0	5.5	5.0	4.5	4.7	7.2	7.1	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
6.5	7.0	7.5	8.0	8.5	46.2	11.7		متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين
1.5-	2.0-	2.4-	2.7-	2.8-	2.4-	0.5	1.9	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)
								الأردن
5.5	5.5	5.0	4.5	4.0	3.0	7.9	8.9	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
1.7	2.1	3.5	3.9	4.0	0.2	14.9		متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين
0.7-	7.2-	7.3-	8.1-	8.8-	10.0-	11.3-	17.2-	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)
								الكويت
4.7	4.8	4.7	4.4	3.3	1.5-	6.3	2.5	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
3.0	3.0	3.1	3.9	4.4	4.6	10.5		متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين
48.5	47.4	46.8	41.1	35.3	29.4	44.7	44.7	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)
								لبنان
4.5	4.5	4.5	4.0	4.0	7.0	8.5	7.5	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
2.0	2.0	2.0	3.2	3.5	2.5	10.8		متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين
9.3-	9.0-	9.3-	9.8-	10.5	11.3-	11.6-	6.8-	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)
								السعودية
5.0	4.9	4.8	4.3	4.0	0.9-	4.4	3.3	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
3.0	3.0	3.0	3.5	4.0	4.5	9.9		متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين
14.4	14.8	14.9	13.7	11.4	4.1	28.6	24.3	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)
								سوريا
5.7	5.6	5.5	5.7	4.2	3.0	5.2	4.2	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
5.0	5.0	5.0	5.0	6.0	7.5	15.2		متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين
3.8-	3.8-	3.8-	4.0-	4.3-	3.2-	4.0-	3.3-	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)
								الإمارات
5.2	4.8	4.3	3.4	2.4	0.2-	7.4	6.3	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
3.9	3.9	3.9	3.7	3.3	2.5	12.3		متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين
12.7	12.2	11.4	8.8	5.2	1.6-	15.7	16.1	الميزان الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي)

• المصدر: صندوق النقد الدولي - قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، تشرين الأول/أكتوبر 2009، تشير

السنوات المظلة إلى التوقعات

في مصر واصلت الأسهم هبوطها القياسي الذي لم تشهده بورصتها القاهرة والاسكندرية منذ سنوات، إذ فتحت السوق على تراجع بنحو (13%) قبل أن تعود وتتغلق متراجعة بنحو (7.22%) ويسجل مؤشرها (5470) نقطة، أما في الأردن تراجعت بورصة عمان لأكثر من (3.87%)، ليصل مستوى (3635) الآف نقطة، في حين سجلت السوق تعاملات بقيمة (32.7) مليون دينار أردني، وتحققت من تداول (6.10) ملايين سهم، ارتفعت معها أسهم 11 شركة في حين تراجعت أسعار أسهم 157 شركة أخرى في حين هوى مؤشر الكويت للأوراق المالية بنحو (1.41%)، ليفقد (163) نقطة. ويستقر عند مستوى (11472) نقطة، بعد أن تراجع بنحو (4%) خلال التعاملات، أما أسهم الامارات فقدت نحو (39) مليار درهم، لتصل خسائرها خلال أسبوع إلى نحو (140) مليار درهم، كيف تراجع مؤشر سوق الامارات المالي الذي يقيس أداء بورصة دبي وبوظبي معا نحو (6.9%) ليستقر عند مستوى (3747) نقطة وحسب التوقع الصادر عن تقرير البنك الدولي 2009 فان نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي انخفض ((بنسبة (0.9%) في سنة 2009 إلى (2.5%) في سنة 2008 للدول المتقدمة بالأسواق العالمية والمرجح أن يبلغ معدل النمو في الدول النامية (4.5%) سنة 2009 مقابل (7.9%) في سنة 2007 في حين ستشهد الدول المرتفعة الدخل تحقيق نمو سلبي، بعد توقع حدوث انكماش في حجم التجارة الدولية بنسبة (2.1%) في سنة 2009))⁽¹⁾.

8.3 تأثيرات الأزمة على أسعار النفط:

يشير الجدول التالي إلى التغييرات التي شهدتها سوق النفط منذ مايو 2008 حيث تراجع ((طلب دول منظمه التعاون والتنمية بنحو (2.5%) على أساس سنوي وقابل تخفيض في حجم المعروض لمنظمة أوبك بنحو (4.2%) على أساس سنوي بهدف تأمين الاستقرار في الأسعار ووفق ما صدر عن البنك الدولي على النفط سنة 2009 سيشهد تراجعاً إلى حدود (2.16%) مليون/برميل /اليوم))⁽²⁾.

(1) مصطفى العمراسي وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، مرجع سبق ذكره، ص62

(2) غُلا الصيداني، ورقة حول (أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية)، بيروت، 12/11/تشرين الثاني/نوفمبر، 2009.

جدول رقم (7)

التغيرات التي شهدتها سوق النفط منذ مايو 2008 (%)

التغير السنوي عن مايو 2008	مايو 2008	التغير الشهري	ابريل 2009	مايو 2009	
2.5-	46.9	2.0-	46.8	44.4	الطلب من دول OECD
0.4-	38.9	0.5	38.0	38.5	الطلب من باقي العالم
3.1-	86.2	0.1	84.8	82.9	الطلب العالمي
4.2-	37.2	0.0	33.0	33.0	المعروض من OPEC
4.4-	32.2	0.0	27.8	27.8	النفط الخام
0.2	5.0	0.0	5.2	5.2	الغاز الطبيعي المسيل والمركز
1.0	48.8	0.2	49.6	49.8	المعروض من خارج OPEC
0.2	2.1	0.0	2.3	2.3	سلسلة التصنيع
2.9-	88.0	0.2	84.9	85.1	المعروض العالمي
-	2.8	-	2.1	2.2	الميزان

* المصدر: منظمة اوبك، تقرير تطورات النفط في الأسواق العالمية وفي الدول العربية الأعضاء، تموز/يوليو، 2009.

9.3 دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية:

حظي صندوق النقد الدولي بأهمية كبيرة بين مؤسسات التمويل المالي الدولية لكونه وكالة دولية من الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

وأثير جدلاً حاداً للصندوق منذ نشأته حول الدور الذي اضطلع به في الاقتصاد العالمي لخدمة القوى الامبريالية التي تسعى إلى السيطرة على العالم.

ففي سنة 1952 انتهج صندوق النقد الدولي سياسة عامة هي تحديد كيفية استخدام موارده، وكذلك بدء الإشراف على السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء التي تشمل على التشاور السنوي بين صندوق النقد الدولي وكل دولة من الأعضاء بخصوص سياسات ميزان المدفوعات والسياسات الاقتصادية الكلية المحلية، أصبح من الوسائل الأساسية للوصول إلى الهدف الثالث من المادة الأولى باتفاقية الصندوق وفيما يتعلق باستخدام موارد الصندوق، أعلن صندوق النقد الدولي عن الترتيبات الخاصة بالشرائح التي بمقتضاها تستطيع دول الأعضاء أن تقترض منه، ويعتبر حق الاقتراض في حدود الشريحة الذهبية أوتوماتيكياً ويطلق عليها شريحة الاحتياطي تستطيع الدولة أن تطلب للحصول على أربع شرائح أخرى بشرط قيام الدولة بتنفيذ سياسات اقتصاديه معينه يسمح بها

صندوق النقد الدولي وكل شريحة تعادل (25%) من قيمة حصة الدولة، ويتم السداد خلال فتره من 3 إلى 5 سنوات⁽¹⁾.

وكذلك انتهجت الدول نظام الصرف بالذهب في الفترة بين 1925 إلى 1944، وعرف الذهب آخر أشكاله وانهار بسبب الحرب العالمية الثانية سنة 1944، وعند نهايتها فكرت دول العالم في وضع نظام يضبط المدفوعات الدولية أطلق عليه نظام سعر الصرف المثبت بالذهب لكن انهار ليحل محله نظام صرف سميثونيان نظام سنة 1971 والذي كان يهدف في الأساس لإيجاد السبل المناسبة لإنهاء أزمة النظام العالمي في نفس السنة ونظراً للتطورات التي حصلت للاقتصاد العالمي باءت بالفشل لينتهج معظم دول العالم نظام التعويم خلفاً لأسعار صرف السميثونيان منذ 1973، وفي سنة 1976 تم تحديد أسس نظام الصرف المدار بشكل رسمي في ما أصبح يعرف باتفاقية Jamaica (جيمس) وقد أعطت الاتفاقية حرية الاختيار للدول بين نظام الصرف المعوم ونظام الصرف الثابت وطالت صندوق النقد الدولي لتقديم الإشراف والرعاية لسياسات أسعار الصرف في الدول الأعضاء ودعت هذه الاتفاقية علي ضرورة تقييد هذه السياسات بالمبادئ الرئيسية التالية⁽²⁾:

1- لا يجوز للدولة العضو في الصندوق أن تستخدم أسعار صرف عملتها أو النظام النقدي الدولي لمنع التكاليف الأساسية في ميزان مدفوعاتها بهدف تحقيق ميزة تنافسية غير عادلة على الأعضاء الآخرين.

2- يتوجب على الدولة العضو أن تتدخل في سوق صرفها الأجنبي عند الضرورة لمواجهة الذبذبات قصيرة الأجل في قيمة عملتها.

3- يتوجب على الدولة العضو أن تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأعضاء الآخرين عندما تقوم بسياسات تدخل في أسواق صرفها الأجنبي بما فيها مصلحة تلك الدول التي تتدخل في أسواق عملتها.

ونتيجة لوجود عدة تسهيلات إضافية أخرى للاقراض، والتي تقديمها منذ عقد السبعينيات للقرن العشرين، أصبح في مقدور الدولة أن تقترض بشروط معينة ما يصل إلى (4.5) ضعف قيمة حصتها. وخلال نفس الفترة، تم تقديم تسهيل جديد أطلق عليه ترتيبات الطوارئ وهو عبارة عن خط ائتماني يتم السحب منه عند الطلب، وله ميزة أساسية تتمثل في إن مجرد وجوده يساعد على استعادة

(1) جاك ج. بولاك، ترجمة أحمد منيب، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ط1، 2001، ص530.

(2) طالب محمد عوض، التجارية الدولية نظريات وسياسات، ص 375-376.

الثقة في عملة الدولة المعنية، بينما تلتزم الدولة بدفع رسوم زهيدة جدا إذا لم يتم سحب عملات أجنبية بالفعل والجدول التالي يبين التسهيلات الائتمانية لصندوق النقد الدولي

جدول رقم (8)

استخدام التسهيلات الائتمانية لصندوق النقد الدولي

نوع التسهيل	حجم التسهيل بالمليون دولار
الحساب العام لموارد الصندوق	20586
ترتيبات الطوارئ الجاهزة	12098
تسهيل الاحتياطي التكميلي	8726
تسهيل الائتمان الموسع	6331
التسهيل الاحتياطي التكميلي	675
التسهيل التعويضي والظروف الطارئة	2156
تسهيل التكيف الهيكلي والتسهيل المقدم	895
الإجمالي	51467

• المصدر: صندوق النقد التقرير السنوي، 2009 مرجع سبق ذكره

تم إدخال تغييرات أساسية لإعادة التعريف برؤية الصندوق الإستراتيجي وتعزيز ديناميكية عملياته في مواجهة الأزمات. ففي (نوفمبر 2008 تلقى الصندوق دفعة تنشيطية قوية جديدة أعقبتها أخرى في أبريل 2009 عندما اجتمع قادة مجموعة العشرين لتشجيع زيادة التعاون الاقتصادي وحشد ردود الفعل متعددة الأطراف لمواجهة الأزمة وجاءت السياسات متماشية مع المشورة بشأن السياسات التي يقدمها الصندوق، وبحلول شهر مارس 2009) كان المجلس التنفيذي قد وافق على عدد من المتغيرات المهمة التي من شأنها إدخال تحسينات كبيرة على طابع تحركات الصندوق ومدى حداتها ودرجة فاعليتها وسمحت للصندوق بالتحرك بحزم لتلبية احتياجات جميع دول الأعضاء)⁽¹⁾

لقد تجاوز مؤخرا دور الصندوق التمويلي الاهتمام بالنظام النقدي الدولي حيث ارتكز نظام الصندوق المعاصر على ربط سعر العملة الوطنية بعملة دولة أخرى ذات اقتصاد له ثقله الدولي كالولايات المتحدة وأوروبا التي تتمتع بمستوى منخفض للتضخم. وارتبط ذلك بمساهمة نظام تثبيت قيمة العملة الوطنية بعملة دولة أخرى في السيطرة على التضخم والمحاولة في عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المرتبطة بعملتها. وفي الدول التي تعاني أوضاعاً سياسية ومؤسسات نقدية ضعيفة

(1) صندوق النقد التقرير السنوي، 2009.

مما يعرضها لاستمرار في الضغوط التضخمية، فإن استهداف نظام سعر الصرف الأجنبي في سياستها النقدية يعتبر ملائماً لمواجهة الضغوط التضخمية النفسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولكن كان لهذا النظام مساوئ منها: -انتقد نظام التثبيت بلجوء الدول إلى التحرر في ممارسة سياساتها النقدية عن الدول المرتبطة بعملتها نتيجة مواجهة صدمات محلية - .هذا النظام يحيل الصدمات التي تتعرض لها دولة العملة إلى الدول المرتبطة بعملتها نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة في الدولة (Anchor Country) المرتبط بها والمرتبطة بعملتها تستتبع لجوء تلك الدول إلى تغيير أسعار الفائدة لديها. تعتقد بعض المصادر التي قامت بتقييم حصاد أنشطة صندوق النقد الدولي في الدول النامية، خاصة ما يتعلق بالبرامج والسياسية التي فرضها الصندوق على هذه الدول بكونه حصاداً سلبياً وانعكس في الإضرار بهذه الدول، استناداً إلى العوامل التالية:

1. انعكاسات البرامج التي يقترحها على الدول، إذ إنها مؤدية اجتماعياً وسياسياً؛ فقد ساهمت البرامج الذي قدمها الصندوق للأرجنتين أثناء أزمته الأخيرة في تخفيض رواتب الأطباء المدرسين وتخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية، كما قام الصندوق بربط النخب في دول الجنوب بالنخب العالمية لا بشعوبهم، ومن ثم أضعف العملية الديمقراطية.
2. (صندوق النقد يخدم الدول الغنية نتيجة سيطرة الولايات المتحدة) حصتها (181%) (وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا) مجتمعة مع الولايات المتحدة لها (38%) (ومن القوة التصويتية مما يؤدي إلى خدمة رجال البنوك والمستثمرين ومؤسسات الدول الصناعية ووفق مصالحها التي تعلق مصالح الدول الفقيرة.
3. يتبنى الصندوق ويفرض على الدول نمودجاً إنمائياً معيباً، وتتحصر علاقات الصندوق في صياغة برامج بالبنوك المركزية وزارات مالية ولا يشترك إلا وزارات الصحة والتعليم والبيئة في الدول التي يتعامل معها في الأزمات.
4. ارتكزت برامج الصندوق على توفير الدعم لمؤسسات التصدير إلى مؤسسات الإنتاج المحلي، وفي الوقت الذي دعمت فيه الولايات المتحدة منتجي الأرز بشكل كبير وتقوم بتأمين (50%) من احتياجات هايتي، فقد منعت الحكومة من تقديم أي دعم لمنتجي الأرز في هايتي وفرضت على هايتي فتح أسواقه للارز الأمريكي.
5. أسهمت سياسات الصندوق في الإضرار بالمرأة نتيجة رفع تكاليف التعليم الذي أدى إلى انسحاب البنات من المدارس، وارتفاع أسعار الخدمات الصحية.

6. سياسات الصندوق مدمرة للبيئة، وتشجع هذه السياسات والبرامج على تكثيف صادرات الدول النامية من أجل تسديد الديون المترتبة عليها. مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، كما حدث في ساحل العاج حيث أدى الاضطرار إلى تكثيف صادرات الكاكاو إلى فقدان ثلثي غابات هذه الدولة.

7. أسهمت سياسات الصندوق في دعم كبار البنوك المتعثرة، وتحملت المسؤولية عن أزمة المكسيك وعملتها البيزو عندما فرضت دعم الديون المتعثرة لدى البنوك، التي يتحملها دافع الضرائب، وبالرغم من منافع رفع سعر الفائدة أثناء الأزمات المالية وفق بعض السياسات التي تبناها صندوق النقد الدولي في مرحلة سابقة بهدف محاربة المضاربين ضد النقد وفي مواجهة التضخم، إلا أنه لا يوجد دليل على أن رفع الفائدة يلغي الكارثة، بل ربما يؤجل حصولها لفترة والمبالغة في رفع الفوائد يؤدي إلى ركود قوي يرفع معدل البطالة ويسبب إلى الأمن الاجتماعي.

8. ساهم الصندوق في تعميق الأزمة المالية الآسيوية بدلا من التخفيف منها، وهي الأزمة التي انتشرت في كل من المكسيك سنة 1995، وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا وتايلاند والبرازيل وروسيا وأدت هذه، (Lender of Last Resort)، خاصة وأن الصندوق أدى دور الملجأ الأخير للإقراض حيث ان سياسات الدول أدت إلى التراجع في الأوضاع المالية والاقتصادية في المدى الطويل، وفي كوريا الجنوبية، فقد ركز دور صندوق النقد الدولي على إقراض الدول التي تعاني من مشكلات الاختلال في ميزان المدفوعات وصياغة السياسات الكلية، وإعادة إعمار وبناء الدول التي دمرتها الحرب وتلافي الانهيارات المحتملة لبعض الدول الرأسمالية التي أخذت تتأثر للانتصارات الكبرى التي حققتها المنظومة الاشتراكية على الجبهة الاقتصادية في تلك الفترة ومن بين الأهداف الأكثر أهمية في استراتيجيه صندوق النقد الدولي تشجيع الدول النامية على الاستدانة الخارجية وتكبيها بشروط الدين الخارجي وأعبائه لتحقيق هدفين أساسيين يتمثل الأول في جني الأرباح الخيالية التي تحلم بتحقيقها في الدول الرأسمالية أما الأساس الثاني فيتمثل في أحكام السيطرة على الاقتصاديات النامية وتحويلها إلى المقصلة الرأسمالية.

ولكن الدول النامية لم تجني من هذه الأهداف الا المزيد من الخراب الاقتصادي واستعصاء مشاكل التضخم والبطالة وتراكم الديون الخارجية وفي ظل الأزمة الراهنة أصبح الانتقاد ليس من الدول النامية فقط من قبل الدول الكبرى بعجز الصندوق التي عصفت بالعديد من دول العالم في السنوات الأخيرة بل ساهم في تشديد وفرض الإجراءات علي الدول التي تعاني من متاعب اقتصاديه،

وحيث (أرخت الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها على صندوق النقد الدولي وأفقدته الكثير من البريق الذي حظي به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى لحظة اندلاع الأزمة)، وتقهقرت مكانة الصندوق النقدي المعنوية والقيادية التي عكستها المداولات التي أجرتها مجموعه العشرين منذ انفجار الأزمة نتج عن تقييم دور الصندوق قبل وأثناء اندلاع الأزمة حيث بدأ الصندوق وكأنه جزء من الأزمة وليس مؤسسه رائده لتصدي المنعطفات الحادة في الاقتصاد العالمي شبيهه بالمنعطف الحالي ولاسيما ان مبرر استحداث هذا الصندوق جاء لتدارك فراغ عبرت عنه أزمة ثلاثينيات القرن الماضي ولصندوق النقد الدولي مجموعه من العوامل الرئيسية التي أدت إلى إضعافه يمكن حصرها في النقاط التالية⁽¹⁾:

أ- فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ بوقوع الأزمة فعلى الرغم من أن المحللين الخبراء الاقتصاديين حذروا من فتره طويلة من وقوع الأزمة استنادا إلى فقاعه القطاع العقاري و فقاعات أخرى مماثلة الا أن صندوق النقد لم يسارع إلى إصدار الدراسات والتحليلات والتوصيات التي تؤكد ما ذهب إليه الخبراء ولما كان صندوق النقد يمثل الجهة الوحيدة التي تؤثر على صانعي القرار فإن موقفه اللامبالي إزاء تحذيرات الخبراء والمحللين أدى إلى وقوع الأزمة من دون إنذار مبكر وراحت الحكومات تلوم الصندوق على هذا التقصير الكبير.

ب- عندما وقعت الأزمة فشل الصندوق في التوصل إلى وضع استراتيجيه كاملة للتصدي لها ولعبت الحكومات وخبراء الحكومات مجموعات العشرين الدور الرئيسي في صياغة التوصيات التي تم إقرارها لمعالجه الأزمة وانحصر دور صندوق النقد في تنفيذ التوصيات وكأنه واحد من هذه الحكومات وليس جهة قيادية موجهة للاقتصاد العالمي.

ج- وجهت للصندوق اتهامات صريحة لاسيما من الدول النامية في مجموعه العشرين تأكد ان الصندوق كان أداة بيد بعض الحكومات الغربية فعمد إلى تنفيذ سياسات هذه الحكومات بشكل اعمى ولعب على هذا الطريق دور اسهم في الوصول إلى الأزمة التي عصفت في الاقتصاد العالمي في حين كان يجب على صندوق النقد ان يلعب دوراً مستقلاً كي لا يقع في خطأ الحكومات.

(1) عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي ، اتحاد المصارف العربية، العدد 547، 2010، ص3.

1.9.3 إجراءات الصندوق لمعالجة الأزمة المالية العالمية:

يعمل صندوق النقد لاستعادة بعض مكانته المفقودة واستجماع قواه بتقديم إجراءات لمعالجة الأزمة يمكن تلخيصها بالآتي:

- أ. ضخ دفع تنشيطية ماليه بما يصل إلى (2%) من إجمالي الناتج المحلي لتعزيز الطلب في كل الدول التي ضربت الأزمة الاقتصادية.
- ب. تنقيه الميزانية العمومية في البنوك من الأصول المتعثرة والمعروف أن هذه الأصول ليست وفقاً على القطاع العقاري بل تشمل قطاعات أخرى كثيرة منها شركات صناعية كبرى ومؤسسات ماليه ضخمة ومرافق خدمية متعددة.
- ج. توزيع كامل رصيد صندوق النقد الدولي المالي وتهيئته للإنفاق باعتباره خط الدفاع الأول في مواجهه الأزمة.
- د. رفع طاقة الصندوق الاقراضية إلى (750) مليار دولار لتقديم القروض ولعب دور الاطفائي في مواجهه حرائق الأزمات المحتملة.

يتضح أن جميع مقترحات صندوق النقد تصنف في إطار المقترحة التقنية أي أنها تتصدى لظواهر الأزمة وليس لجذورها والأسباب التي أدت إلى اندلاعها فضلاً عن التعارض والتناقض بين بعض هذه المقترحات فمثلاً تنص تدابير الصندوق على إنفاق موجوداته جميعها للإسهام في توفير السيولة للحد من الأزمة ولكن في الوقت ذاته عمد إلى رفع رصيده إلى (750) مليار دولار فمن أين سيأتي بهذه السيول في ظل أولويات الإنفاق التي تواجهها الحكومة والعجز الكبير في الموازنات كما أن مداورات مجموعه العشرين ركزت على الخلل الهيكلي الذي أدى إلى الأزمة في حين ان صندوق النقد الدولي حصر معالجته بالبعد التقني وهذا يعني أن القصور الذي حال دون لعبه الدور القيادي قبل وأثناء اندلاع الأزمة مازال قائماً والصندوق بحاجة إلى إصلاح جذري للاضطلاع بالدور.

2.9.3 الإجراءات الأولية على المستوى الدولي:

- في الولايات المتحدة: وافق الكونجرس على السماح للحكومة (بضخ (100) مليار دولار لإنقاذ القطاع المصرفي)⁽¹⁾ تستخدمها في شراء أصول والمساهمة في رؤوس أموال شركات وبنوك تعاني

(1) تاج السر عثمان، الأزمة المالية ونقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية، الحوار المتمدن، العدد 2018/10/24,9.

من نقص السيولة. إضافة إلى رفع سقف ضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى (250) ألف دولار لمدة سنة. كذلك تقرر منح إعفاءات ضريبية للطبقة الوسطى والشركات، وقد أنشاء "مجلس مراقبة" للإشراف على تطبيق خطه الانقاذ المالي كما تم تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

- **خطه البنك المركزي الأمريكي:** أعلن البنك المركزي الأمريكي وزارة الخزانة عن خطه إنقاذ جديدة في نوفمبر 2008 والتي تقضي بتوفير حوالي من (800) مليار دولار لدعم بعض القطاعات الحرجة مثل (قطاع التمويل العقاري - صناعة السيارات - بطاقات الائتمان - المؤسسات الاستثمارية الصغيرة) وعلى النحو التالي:⁽¹⁾ (600) مليار دولار لشراء سندات الرهون العقارية، (200) مليار دولار لدعم قروض صناعة السيارات وبطاقات الائتمان والقروض الممنوحة للطلبة والقروض الاستثمارية الصغيرة ولجأت الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة إلى انخفاضات متتالية في سعر الفائدة حتى وصل في الولايات المتحدة إلى (صفر) عن طريق الاقتراض محاوله لتثبيط الطلب سواء لأغراض استثماريه او أغراض استهلاكية.

- **خطه التحفيز الاقتصادي:** عندما تولى الرئيس الجديد باراك أوباما مقاليد الحكم في 20 يناير 2009 بدء تنفيذ وعده الانتخابي بانتشال الاقتصاد الأمريكي من كبوته في نهاية يناير 2009 اعتماد الخطة التي تصل قيمتها إلى (819) مليار دولار وتتضمن هذه الخطة (544) مليار دولار في صوره إنفاق و(275) مليار دولار استقطاعات ضريبية، كما تم إنشاء صندوق للاستقرار المالي بقيمه (79) مليار دولار. تخصص لمساعدة الحكومة على تغطيه نفقات التعليم وغيره كما سيتم تخصيص (30) مليار دولار إضافة لمشاريع إنشاء الطرق والجسور.

- **الدول الأوروبية:** سارعت الدول الأوروبية الكبرى بتخصيص (2.3) تريليون دولار للقطاع المالي وقد ضخت بريطاني مبلغ حوالي (500) مليار جنيه استرليني لكونها أكبر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة، أما بقيت الدول فقامت بضخ الأموال حسب تفاوتها لحدة الأزمة فيها وبصفه خاصة على مدى تأثر القطاع المالي بها كما يلي: ألمانيا (500) مليار يورو النمسا (350) مليار يورو هولندا (200) مليار يورو روسيا الاتحادية (230) مليار دولار.

(1) سلسلة مؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأزمة المالية العالمية، التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر: تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، ص14.

في 11 أكتوبر 2008، عقد وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى اجتماعاً في واشنطن واتخذوا عدد من قرارات مواجهة الأزمة المالية العالمية أهمها: (1)

أ. اتخاذ دول المجموعة إجراءات حاسمه وإن نستخدم كل الآليات المتاحة من أجل دعم المؤسسات المالية الحيوية ومنع انهيارها.

ب. اتخاذ مجموعته الخطوات الضرورية الكفيلة بسلامه أسواق المال على السيولة النقدية التي تحتاجها.

ج. ضمان قدرة المصارف والمؤسسات للحصول على الأموال من المصادر العامة والخاصة بكميات كافية لإعادة الثقة بالأسواق، وللسماح لها بمواصلة الإقراض.

د. تمتع البرامج الخاصة بضمان سلامة الودائع بالقوة الكافية لإشاعة جو من الثقة في أوساط المودعين بسلامه وودائعهم، التحرك عندما يكون ذلك مناسب لتفعيل الأسواق الثانوية للرهون العقارية وغيرها من القروض المضمونة.

هـ. أن تتخذ هذه الإجراءات بطرق تحمي دافعي الضرائب وتتجنب إيقاع تأثيرات ضارة بالدول الأخرى. واستخدام الأدوات الاقتصادية العمومية المتاحة عند الحاجة بالطرق المناسبة.

و. دعم الدور الحيوي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في مساعده الدول التي تأثرت بهذه الأزمة، والإسراع بالتطبيق الكامل لتوصياته، والتأكيد على الحاجة الماسة لإصلاح النظام المالي العالمي (2).

جدول رقم (9)

خطط الإنقاذ عالمياً

الدولة	المبلغ المخصص	الآليات المعتمدة	جهة اتخاذ قرار خطة الإنقاذ
الولايات المتحدة الأمريكية	700 مليار دولار	تأميم، دمج، إقراض	قمة الرئيس بوش
ألمانيا	500 مليار دولار	تأميم، دمج، إقراض	قمة الاتحاد الأوروبي
فرنسا	350 مليار دولار	تأميم، دمج، إقراض	قمة الاتحاد الأوروبي
بريطانيا	500 مليار استرليني	تأميم، دمج، إقراض	قرار مجلس الشيوخ البريطاني
السعودية	150 مليار دولار	دمج، إقراض	قمة دول مجلس التعاون الخليجي
الإمارات المتحدة	120 مليار دولار	دمج، إقراض	قمة دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: • www.shabwhprpss.com، www.gulftbase.com، www.Economist.com

(1) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأزمة المالية العالمية، التداعيات والآثار على اقتصاد الدول العربية. 2010

(2) ثريا الخزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العالية والتحديات وسبل المواجهة.

3.9.3 الإجراءات الأولية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الأزمة ومحاولة الحد من آثارها:

لقد سبب اثر الأزمة على النظام المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي ذعر وخوف المتعاملين من تداعيات الأزمة في ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية ما سبب خلل في حركه التدفقات النقدية والمالية، فاضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد من ما احدث ارتباك في سوق النقد والمال أثر على الاحتياطات النقدية بالبنوك والمصارف المركزية العربية، وعلى ذلك اجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الأزمة المالية للقطاع المصرفي العربي، ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية وتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري ومراقبه المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية، وعقب ذلك قامت العديد من الدول باتخاذ مجموعه من الإجراءات لأجل التخفيف من حده التوتر في الأسواق المالية نلخصها في النقاط التالية:⁽¹⁾

الكويت: قامت بضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق وعرض البنك المركزي أموالاً ليليه واحدة، لأسبوع، لشهر، قصد توفير السيولة للبنوك خاصة بعد هبوط أسعار البورصة في الفترة الأخيرة.

الإمارات: منح المصرف المركزي الاماراتي قروض قصيرة الأجل بقيمة (50) مليار درهم أي ما يعادل (13.61) مليار دولار وخصص المصرف تسهيلات للبنوك قام بإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تبقى عن مدتها (14) يوم، والغى بصفة مؤقتة الأيام الست للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية قصد إتاحة السيولة للبنوك في الأجل القصير خاصة بعد أن أعلن بنك دبي الوطني تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد.

قطر: بغية تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية بالدوحة، قررت هيئة الاستثمار شراء ما بين (10-20%) من البنوك الموجودة في السوق لتعزيز ثقة الجمهور في الملاءة المالية للبنوك وعزوف جماعي للمستثمرين، إلى جانب ذلك قامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وهو إجراء اتخذته معظم دول مجلس التعاون الخليجي للتقليل من تكلفة تمويل البنوك.

⁽¹⁾ فريد كورتل زريق، الأزمة المالية: مفهومها - أسبابها انعكاساتها على البلدان العربية.

السعودية: أعلن البنك المركزي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها البنوك، ومنحها خيار اقتراضي ما قيمته (75%) من الأوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها (مائتي) مليار ريال أي ما يعادل (53.1) مليار، كما قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة تصبح (5%) وكذلك انخفاض معدل الاحتياطي الاجباري الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من (5-10%).

البحرين: صرح محافظ البنك المركزي البحريني سلامه الأوضاع خاصة وان كل بنوكها تستثمر أموال في دول الخليج المنتعشة اقتصادياً وليس في الأدوات المالية المشتقة، شأنها شأن البنوك الإسلامية وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية وحتى إن تأثرت فهي قادرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة. والجدول التالي يبين ملخص الإجراءات المالية لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (10)

إجراءات دول الخليج لمواجهة الأزمة المالية

الدولة	الإجراءات المتخذة
الكويت	- خفض نسبة الفائدة (1.5%) - خفض الأجل (1.5%) - ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق - عرض أموال لليلة واحدة، لأسبوع، لشهر
الإمارات	- قروض قصيرة الأجل بقيمة (13.6) مليار دولار - إعادة شراء كل شهادات الايداع المتبقي في أجلها 14 يوم
قطر	- شراء ما بين (10-20%) من رأسمال البنوك المدرجة - شراء أسهم محلية لدعم الأسعار
السعودية	- طرح خيار للبنوك باقتراض (75%) من الأوراق الحكومية - خفض نسبة الفائدة (5%) وخفض معدل الاحتياطي الالزامي
البحرين	- عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية

المصدر: تامر عبدالعزيز "إجراءات دول الخليج في مواجهة الأزمة"

الموقع الإلكتروني: www.aljarida.com

10.3 آثار الأزمة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية:

1.10.3 الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار) خلال الفترة من (2004-2012)

جدول رقم (11)

الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	82.855	94.127	112.902	137.055	170.797	198.316	230.024	247.726	278.769
الأردن	11.768	12.982	15.527	17.645	22.648	24.538	27.134	29.524	31.679
لبنان	21.153	21.497	22.023	24.827	29.119	35.4	38.444	39.927	44.036
موريتانيا	2.362	2.936	4.009	4.328	5.138	4.725	5.637	6.782	6.721
المغرب	59.626	62.343	68.641	79.041	92.507	92.897	93.217	101.371	98.266
سوريا	25.204	28.881	33.824	40.488	52.631	53.939	60.043	-	-
تونس	31.184	32.272	34.377	38.915	44.844	43.466	44.054	45.81	45.044

المصدر " صندوق النقد الدولي " (2004-2012)

https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEO_WORLD

تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

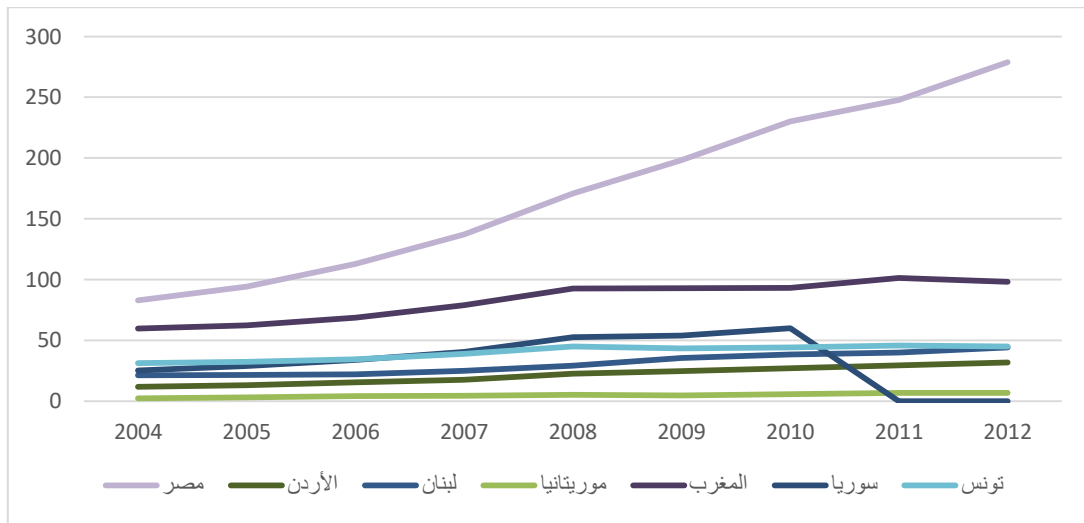
من خلال الجدول (11) شهد الناتج المحلي الاجمالي في مصر زيادة ملحوظة على مدار السنوات المختارة حيث سجل في سنة 2007 (137.055) مليار دولار بينما كان في سنة 2006 (112.902) مليار دولار اي بزيادة تصل إلى 21% وازداد في سنة 2008 سنة الازمة إلى (170.797) مليار دولار بنسبه زيادة تصل إلى 24% واخذ الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة حتى وصل إلى (278.769) مليار دولار في سنة 2012 اي بنسبة تصل 62% مقارنة بسنة 2008. وفي الاردن كان الناتج المحلي الاجمالي يسجل ارتفاع في كل سنة على السنة التي قبلها فقد سجل في 2008 (22.648) مليار دولار بينما كان في 2007 (17.645) مليار دولار اي بنسبة زيادة تصل إلى 28% وبداء الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة حتى وصل إلى (31.679) مليار دولار في سنة 2012 بنسبة زيادة تصل إلى 39% مقارنة بي سنة 2008. وكذلك في لبنان كان الناتج المحلي الاجمال يزداد كل سنة ابتداء من سنة 2007 حيث كان (24.827) مليار دولار وزاد في سنة 2008 ليصل إلى (29.119) مليار دولار أي أنه زاد بنسبة 17% وظل في الزيادة حتى وصل إلى (44.036) مليار دولار في سنة 2012 بنسبة زيادة عن سنة 2008 تصل إلى 51%.

أمّا في موريتانيا كان الناتج المحلي الاجمالي يزداد بقيم بسيطة نسبيا حيث انه كان في 2008 (5.138) مليار دولار بعدما كان (4.328) مليار دولار في سنة 2007 وفي 2009 سجل انخفاض طفيفا عن سنة 2008 ليكون (4.724) مليار دولار ال أنه انخفض بنسبة 8% ورجع ليزداد من جديد حتى وصل إلى (6.721) مليار دولار في سنة 2012 اي بمعدل زيادة تصل إلى 30% مقارنة بسنة 2008.

وفي المغرب كان الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2007 (79.041) مليار دولار وزاد في سنة 2008 ليصبح (92.507) مليار دولار اي بزيادة تصل إلى 17% ولم يسجل الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع كبير في سنة 2009 في سنة المتعاقبة للازمة حيث وصل إلى (92.897) مليار دولار بزيادة بسيطة وسجل زيادة في سنة 2011 ليصل إلى (101.371) مليار دولار بزيادة 9.5% عن سنة 2008.

وفي سوريا كان الناتج المحلي الاجمالي سنة 2008 (52.631) مليار دولار بزيادة 29.9% عن سنة 2007 حيث انه كان في 2007 (40.488) مليار دولار وازداد في ليصل في سنة 2010 عن 2008 ليصل إلى (60.043) مليار دولار بنسبة زيادة تقدر بي 14%.

وبالنسبة لتونس فقد كان الناتج المحلي الاجمالي سجل زيادة فقد كان في 2007 (38.915) مليار دولار وارتفع في سنة الازمة 2008 ليصل إلى (44.844) مليار دولار سنبة زيادة 15% وانخفض في 2009 بنسبة بسيطة لتصل إلى 3% عن سنة 2008 بينما أخذ يزداد في باقي السنوات بنسب بسيطة ليصل إلى (45.044) مليار دولار في سنة 2012.



الشكل رقم (3) الناتج المحلي قبل وبعد الأزمة في الدول المختارة خلال الفترة من (2004-2012) المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (11)

2.10.3 معدلات التضخم (%) في الدول المختارة خلال الفترة من (2004-2012)

جدول (12)

معدلات التضخم

الدول / السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	8.10	8.80	4.20	11.00	11.70	16.20	11.70	11.10	8.60
الأردن	3.40	3.50	6.30	4.70	14.00	-0.70	4.80	4.20	4.50
لبنان	1.70	-1.40	4.10	4.10	10.70	0.80	4.00	5.00	6.60
موريتانيا	10.40	12.10	6.20	7.30	7.50	2.10	6.30	5.70	4.90
المغرب	1.50	1.00	3.30	2.00	3.90	1.00	1.00	0.90	1.30
سوريا	4.40	7.20	10.40	4.70	15.20	2.80	4.40	-	-
تونس	3.70	2.00	4.10	3.40	4.90	3.50	4.40	3.20	4.60

المصدر "صندوق النقد الدولي" (2004 - 2012)

<https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEOWORLD>

تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن التضخم في مصر شهد سنة 2008 (11.70%) بينما كان في 2007 (11%) ومن ثم بدءا في الزيادة ليصل إلى (16.20%) في سنة 2009 ومن ثم انخفض التضخم إلى (8.60%) في سنة 2012.

بينما كان في الأردن معدل التضخم في سنة 2007 (4.70) وازداد زيادة كبيرة ليصل إلى (14) في 2008 ومن ثم حصل انكماش ملحوظ في سنة 2009 ليسجل (- 0.7) ومن ثم رجع التضخم للزيادة ليصل إلى (4.50) في سنة 2012 مسجل زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2011.

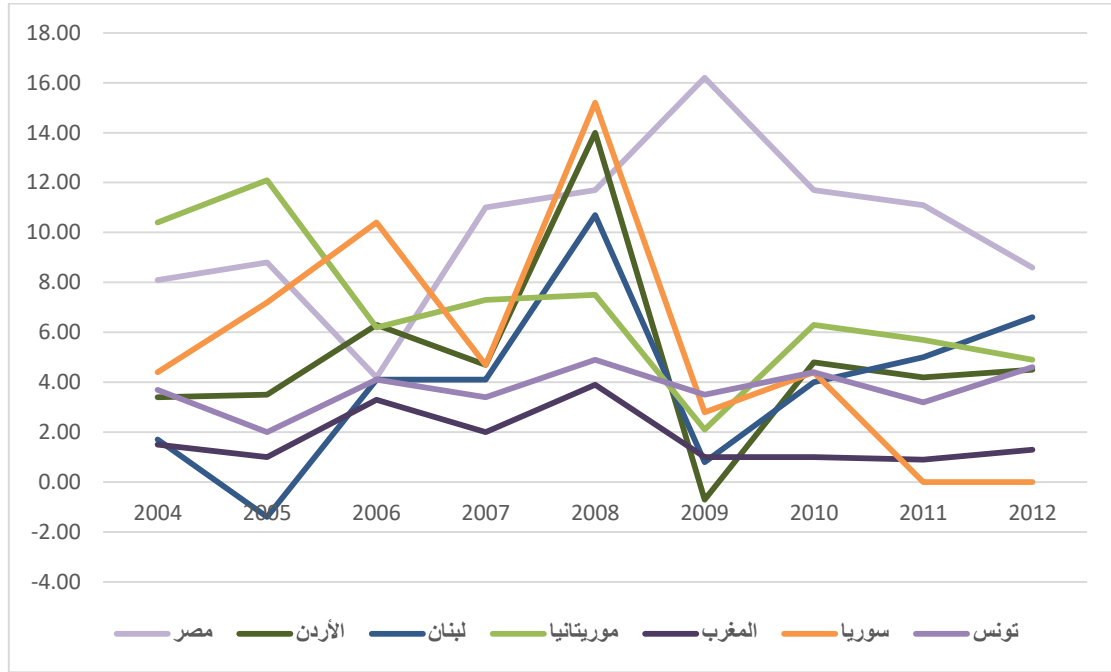
وفي لبنان كان التضخم سجل أعلى قيمة له في سنة الازمة 2008 حيث كان (10.70) وانخفض في سنة 2009 انخفاض ملحوظ إلى (0.8) ومن ثم رجع التضخم في زيادة متقاربه في السنوات الاخيرة من (2010 إلى 2012).

وكذلك في موريتانيا قد سجل في 2008 (7.50) بزيادة طفيفة عن السنة التي قبلها ومن ثم انخفض في سنة 2009 ليصل إلى (2.10) ورجع ليزداد في سنة 2010 إلى (6.30) ثم انخفض في سنتين الأخرتين 2011 2012 كيث كان في 2011 (5.70) وفي 2012 (4.90).

ولم يسجل المغرب مستويات عالية في التضخم حيث انه كان في 2007 كان (2) وارتفع في 2008 إلى (3.60) ومن ثم انخفض بنسب متقاربة في السنوات الاخيرة من 2009 إلى 2012 حيث كان في 2009 (1) وفي 2012 (1.30).

بينما كان معدل التضخم في سوريا مرتفعاً في سنة 2008 ليصل إلى (15.20) ومن ثم انخفض إلى (4.40) في سنة 2010.

وكان معدل التضخم في تونس شهد معدلات متقاربة نسبياً في جميع السنوات حيث أنه كان في 2008 (4.90) بعدما كان في سنة 2007 (3.40) وشهد ارتفاعاً وهبوطاً متقارباً في سنوات من 2009 إلى 2012.



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (12)

الشكل رقم (4) معدلات التضخم قبل وبعد الأزمة في الدول المختارة خلال الفترة من 2004-2012)

3.10.3 معدلات البطالة في الدول المختارة خلال الفترة من (2004-2012)

جدول رقم (13)

معدلات البطالة

الدولة/السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
مصر	12.4	10.4	9.2	9.4	8.7	9.2	10.9	11.5	10.5
الأردن	12.2	12.9	12.5	12.9	12.7	12.7	14.1	14.8	14.7
المغرب	9	8.9	9.1	9.1	9.6	9.8	9.7	11.1	10.8
سوريا	-	-	8.6	8.1	10.9	8.4	8.2	8.1	12.3
تونس	16.7	18.9	13	13.3	12.4	12.4	12.5	12.8	14.2

المصدر " صندوق النقد الدولي " (2004-2012)

<https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEOWORLD>

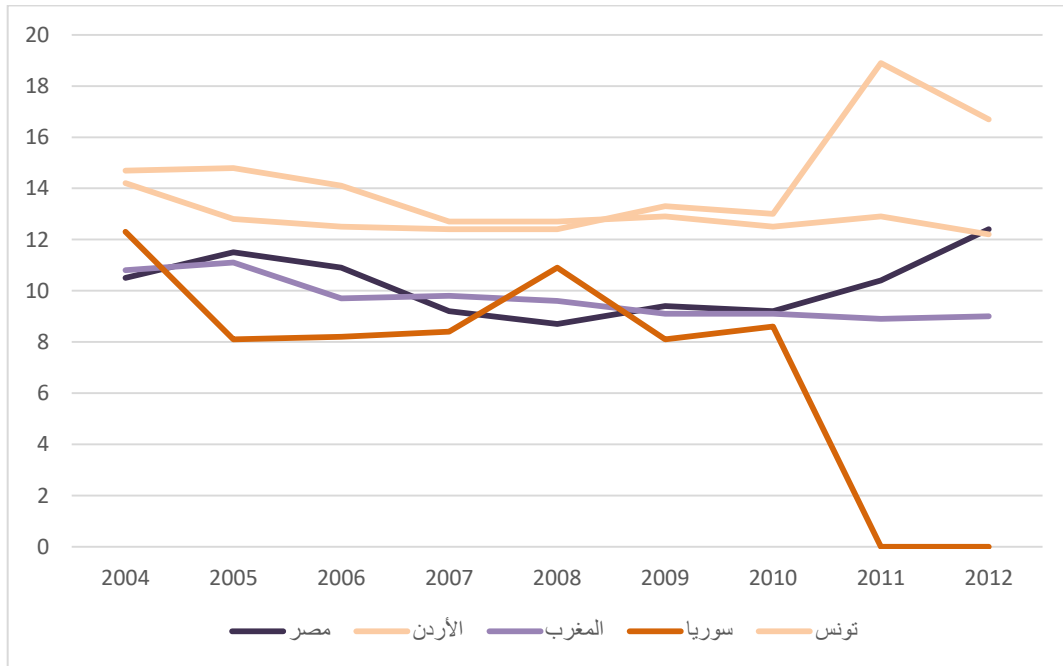
تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

من خلال الجدول (13) أن معدل البطالة سجل ارتفاع في فترة من 2004 إلى 2005 في مصر ومن ثم أخذ تراجع حتى وصل إلى (8.7) في سنة 2008 ورجع ليزداد معدل البطالة حتى وصل إلى اعلى مستوي له في سنة 2012 يقدر بي (12.4).

بينما كان في المغرب والاردن قد سجل انخفاض طفيف ابتداء من سنة (2008 إلى 2012) حيث وصل في 2012 إلى (12.2) عند الأردن و(9) عند المغرب بعدما كان مرتفع على مدار السنتين 2004، 2005.

أمّا في سوريا فقد سجل انخفاض بين سنة 2004 وسنة 2005 بحيث كان (12.3) في 2004 و(8.1) في 2005 وازداد في 2008 مع بداية الازمة ليصل إلى (10.9).

بينما سجل معدل البطالة في تونس بداية من سنة 2007 و2008 (12.4) تتم بدء معدل البطالة في ارتفاع ملحوظ حتى وصل إلى اعلى مستوي له في سنة 2011 حتى وصل إلى (18.9) وتراجع نسبيا إلى (16.7) في سنة 2012.



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (13)

الشكل رقم (5) معدلات البطالة قبل وبعد الازمة في الدول المختارة خلال الفترة من (2004-2012)

4.10.3 ميزان المدفوعات (مليار دولار):

جدول رقم (14)

ميزان المدفوعات للدول المختارة خلال الفترة (2004-2012)

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	3.418	2.911	1.752	2.269	0.888	-4.424	-4.318	-6.088	-10.146
الأردن	0.039	-2.272	-1.726	-2.874	-2.055	-1.245	-1.885	-2.96	-4.718
لبنان	-3.807	-2.424	-1.943	-2.403	-5.023	-7.947	-7.955	-6.551	-11.407
موريتانيا	-0.517	-0.877	0.148	-0.406	-0.479	-0.492	-0.357	-0.259	-1.264
المغرب	-0.339	-0.101	-1.062	-1.969	-6.609	-4.979	-4.078	-7.661	-9.168
سوريا	-0.781	-0.648	0.48	-0.095	-0.673	-1.584	-1.707	-	-
تونس	-0.988	-0.583	-0.918	-1.257	-2.081	-1.568	-2.468	-3.869	-4.11

المصدر " صندوق النقد الدولي " (2004-2012)

https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEO_WORLD

تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن ميزان المدفوعات في مصر حقق فائض في سنة 2007 يقدر بي (2.269) مليار دولار ومن ثم أنخفض الفائض إلى (0.888) مليون دولار في سنة 2008 وابتداء من سنة 2009 شهد ميزان المدفوعات عجز يقدر (4.424) مليار دولار في سنة 2009 وازداد العجز ليسجل أعلى قيمة له في سنة 2012 ليصل إلى (10.146) مليار دولار.

بينما كان العجز في ميزان المدفوعات في الاردن في سنة 2007 يقدر بي (2.874) مليار دولار وانخفض في سنة 2009 ليصل إلى (1.245) مليار دولار ومن ثم أخذ العجز في الزيادة ليصل إلى (4.718) مليار دولار في سنة 2012.

أما في لبنان فكان العجز في ميزان المدفوعات قد سجل قيمة (2.402) مليار دولار لسنة 2007 ثم زاد العجز في سنة 2008 ليصل إلى (5.023) مليار دولار وظل العجز قائم ليصل إلى (11.407) مليار دولار في سنة 2012 بعد ان كان متراجعا قليلا في سنة 2011 حيث كان يقدر بي (6.551) مليار دولار.

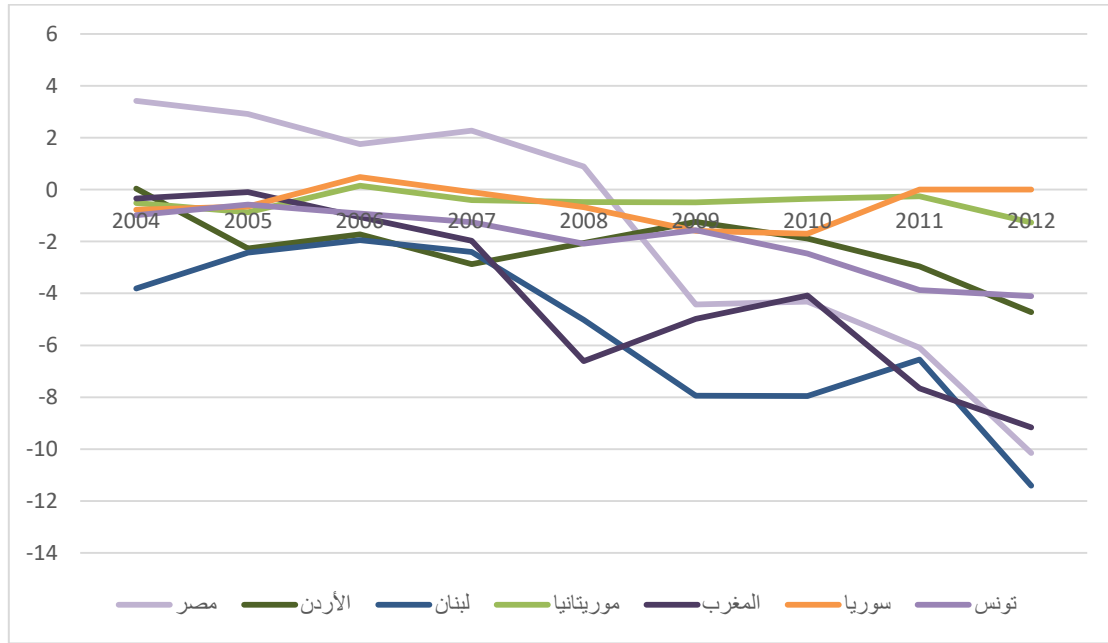
وفي موريتانيا كان ميزان المدفوعات سجل فائضا في سنة 2006 بقيمة (0.148) مليون دولار بعدما كان هناك عجز في السنوات التي قبلها وبعد ذلك سجل عجزا في 2007 ويقدر بي (-0.406)

مليون دولار وزاد العجز في 2008 و2009 حيث كان في 2009 (0.492) مليون دولار وزاد في 2012 ليصل (1.264) مليار دولار.

وبالمغرب كان هناك عجز في ميزان المدفوعات في سنة 2007 بقيمة (1.969) مليار دولار وزاد في 2008 زيادة كبيرة مقارنة بالسنة التي قبلها ليصل إلى (6.609) مليار دولار وانخفض العجز في كل من 2009 و2010 ومن ثم رجع في الزيادة ليصل إلى أعلى مستوي له في سنة 2012 حيث كان يقدر بي (9.168) مليار دولار.

وفي سوريا كان ميزان المدفوعات قد سجل فائض بقيمة (0.48) مليون دولار في سنة 2006 ومن ثم بلغ العجز في ميزان المدفوعات في السنوات التي تليها حتى وصل إلى (1.707) مليار دولار في سنة 2010.

وفي تونس لم يسجل ميزان المدفوعات أي فائض في السنوات المختارة ليكون العجز في 2007 (1.257) مليار دولار وزاد في 2008 ليصل إلى (2.081) مليار دولار وكان أعلى قيمة عجز في الميزان في سنة 2012 بقيمة (4.11) مليار دولار.



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (14)

الشكل رقم (6) وضع ميزان المدفوعات قبل وبعد الأزمة في الدول المختارة خلال الفترة (2004-2012)

5.10.3 الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار):

جدول رقم (15)

الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار) للدول المختارة خلال الفترة (2004-2012)

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	1253.3	5375.6	10042.8	11578.1	9494.6	6711.6	6385.6	482.7	2797.7
الأردن	936.81	1984.49	3544.01	2622.14	2826.74	2413.1	1650.56	1473.52	1497.32
لبنان	1898.78	2623.5	2674.53	3375.98	4333.05	4803.6	4279.88	3490.15	3169.66
موريتانيا	391.6	814.1	154.57	138.28	338.37	3.1	126.12	776.39	1386.1
المغرب	893.33	1670.61	2460.79	2825.8	2466.29	1970.32	1240.63	2521.36	2841.95
سوريا	275	500	659	1241.96	1465.62	2569.55	1469.2	-	-
تونس	592.15	712.71	3239.91	1515.35	2600.68	1525.24	1334.5	432.67	1554.27

المصدر " صندوق النقد الدولي " (2012-2004)

<https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEOWORLD>

تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر وصل الى اعلى مستوى له في سنة 2007 حيث كان (11578.1) مليون دولار بواقع زيادة عن سنة 2006 بنسبة 15.2% ثم أخذ في التراجع مع بداية الازمة المالية سنة 2008 حيث أنخفض في سنة 2008 بواقع 17.9% وأخذ في الانخفاض حتى وصل الى 482.7 مليون دولار بواقع 94.9% مقارنةً بسنة 2008 وهذه الزيادة التي سجلت قبل بداية الازمة كان جراء جذب الدولة للاستثمارات المباشرة.

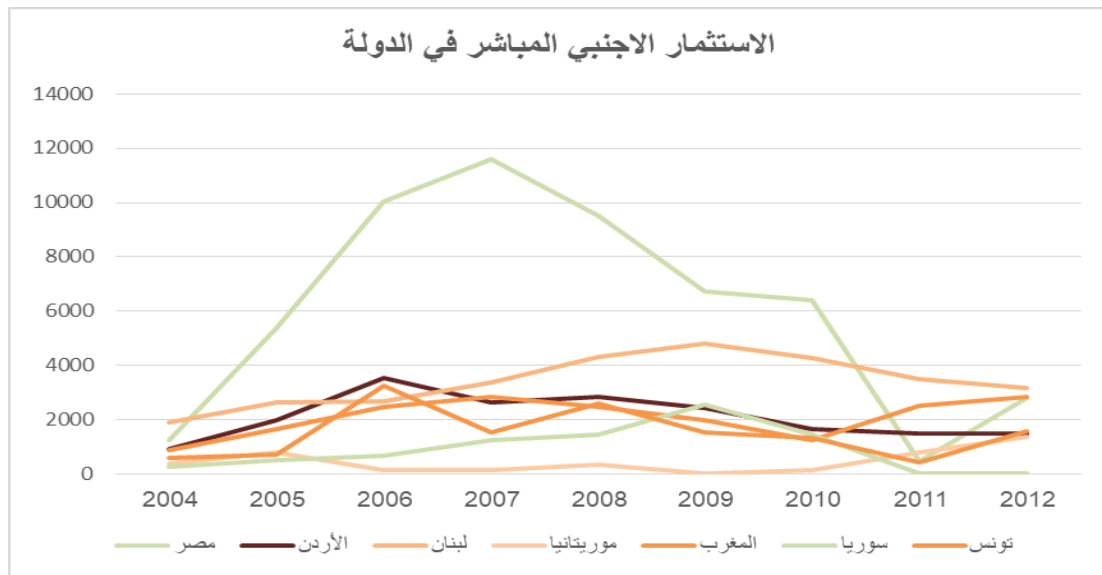
بينما في الأردن نلاحظ أن الاستثمار قد سجل سنة 2006 أعلى مستوى له حيث بلغ 3544.01 مليون دولار بواقع زيادة تصل الى 78.5% عن السنة التي قبلها ثم أنخفض في سنة 2008 بداية الأزمة حيث أنه بلغ 2826.74 مليون دولار ثم بدء في الانخفاض حتى وصل الى 1497.32 مليون دولار.

وفي لبنان كان الاستثمار الاجنبي المباشر قد وصل الى 4333.05 مليون دولار في سنة 2008 بداية الازمة حيث ازداد بواقع 28.3% عن سنة 2007 وسجل ارتفاع طفيف في سنة 2009 بواقع 10.8% عن سنة 2008 ثم بدء في الانخفاض حتى وصل الى ادنى مستوى له في سنة 2012 حيث بلغ 3169.66 مليون دولار بواقع 34.01% مقارنة بأعلى قيمة مسجله في 2009.

وفي موريتانا سجل الاستثمار الاجنبي في سنة 2008 حوالي 338.37 مليون دولار بواقع زيادة 20% عن السنة التي قبلها ثم بدء في التراجع في سنة 2009 ومن ثم أخذ في الارتفاع مجددا حيث بلغت الزيادة الى قيمة 1386.1 مليون دولار في سنة 2012 بواقع زيادة تصل الى 78.5% عن سنة 2011.

أمّا في المغرب نلاحظ أن الاستثمار الاجنبي المباشر كان قد سجل انخفاض في سنة 2008 بواقع 2466.29 مليون دولار لينخفض بنسبة 12.7% ووصل في الانخفاض الى 1240.36 مليون دولار في سنة 2010 بواقع 50% في سنة 2008 ثم بدء في الارتفاع نسبيا حتى وصل الى 2841.95 مليون دولار بواقع زيادة تصل الى 15.2% مقارنة بسنة 2008 بداية الازمة. و بالنسبة لسوريا سجل الاستثمار الاجنبي المباشر اعلى مستوى له في سنة 2009 حيث وصل الى 2569.55 مليون دولار بواقع زيادة 75% عن سنة 2008 ثم تراجع بنسبة 42.8% في سنة 2010 عن سنة 2009.

و في تونس كان الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2008 وصل إلى 2600.68 مليون دولار بواقع زيادة تصل 71.6% عن سنة 2007 بينما كان في سنة 2006 بلغ بقيمة 3239.91 مليون دولار ثم تراجع الى ما قيمته 432.67 مليون دولار في سنة 2011 أي بنسبة تصل إلى 83.3%.



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (15)

الشكل رقم (7) الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الأزمة في الدول المختارة خلال الفترة (2004-

(2012)

6.10.3 الإقراض الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي):

جدول رقم (16)

الإقراض الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للدول المختارة خلال الفترة (2004-2012)

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	51.329	47.384	45.790	43.673	42.330	35.108	30.524	29.345	26.463
الأردن	77.918	92.299	95.927	97.218	85.424	86.593	82.933	81.869	79.762
لبنان	84.183	75.059	77.177	82.777	78.490	74.236	84.239	90.225	91.146
موريتانيا	-	-	-	71.044	77.590	77.516	83.936	90.065	94.452
المغرب	45.776	48.482	49.707	58.795	63.804	66.553	70.337	73.860	74.888

المصدر " صندوق النقد الدولي " (2004-2012)

<https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEOWORLD>

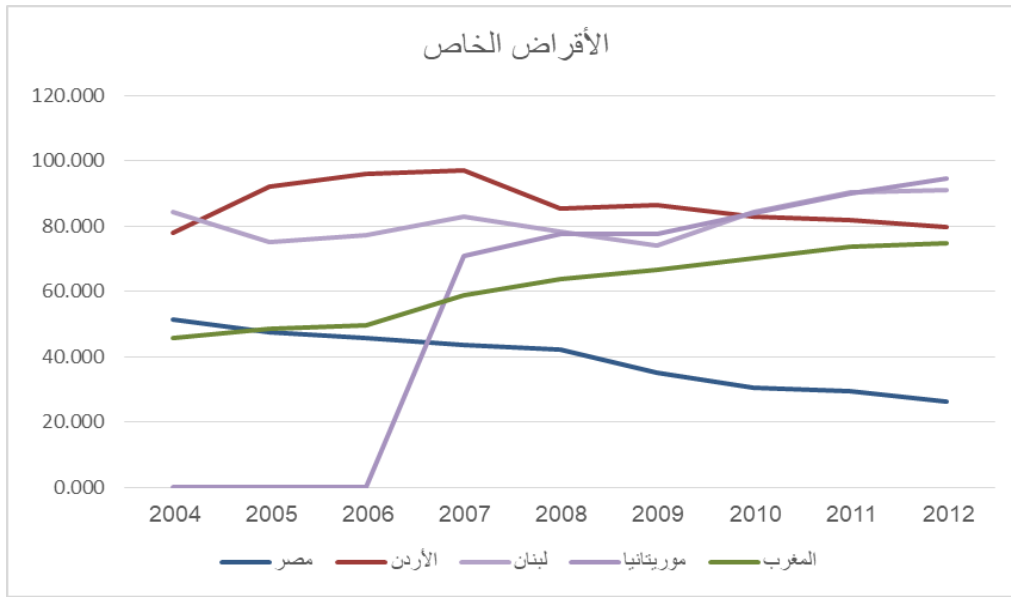
تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

من خلال الجدول (16) كان الإقراض الخاص في مصر بلغ 43.3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007 ثم تراجعت قيم الإقراض في سنة 2008 بداية الأزمة ليصل إلى 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي وحيث استمر هذا الانخفاض ليصل إلى 26.4% في سنة 2012.

و في الاردن فقد سجل الإقراض الخاص في سنة 2007 قيمة 97.9% من الناتج المحلي الإجمالي وفي سنة 2008 تراجعت قيم الإقراض لتصل إلى 85.4% من الناتج المحلي الإجمالي ووصل هذا الانخفاض تدريجياً إلى 79.7% في سنة 2012.

وكان الإقراض الخاص في لبنان قد أخذ في الزيادة ابتداء من سنة 2010 حيث سجل 84.2% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان قد سجل في سنة 2008 بداية الأزمة 78.4% من الناتج المحلي الإجمالي واستمر في الزيادة حتى وصل إلى 91.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ونلاحظ أن في موريتانيا كان الإقراض الخاص في تزايد مستمر حتى في سنوات الأزمة حيث أنه كان في سنة 2008 بداية الأزمة سجل نسبة 77.5% من الناتج المحلي الإجمالي ووصل إلى 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012.



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (16)

الشكل رقم (8) الاستثمار الأقراض الخاص قبل وبعد الأزمة في الدول المختارة خلال الفترة (2004-2012)

7.10.3 صافي الإقراض والاقتراض الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي):

جدول رقم (17)

صافي الإقراض والاقتراض الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للدول المختارة خلال الفترة (2012-2004)

الدولة/السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
مصر	-10	-9.6	-7.4	-6.2	-6	-4.9	-7.4	-6.7	-5.8
الأردن	-14.7	-10	-8	-9.1	-4.9	-5.2	-4	-5.6	-1.1
لبنان	-8.4	-5.9	-7.5	-8.1	-9.9	-10.9	-10.6	-8.6	-9.8
موريتانيا	1.7	0.1	-0.5	-3.6	-3.3	-1.4	2	-3.2	-3.1
المغرب	-7.2	-6.6	-4.3	-1.8	-0.7	-0.1	-1.9	-5.9	-3.6
سوريا	-	-	-7.8	-2.9	-2.9	-3	-1.1	-4.4	-4.2
تونس	-5.1	-3.4	-0.5	-2.7	-0.6	-2.6	-2.4	-2.7	-2.2

المصدر " صندوق النقد الدولي " (2012-2004)

<https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEOWORLD>

تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

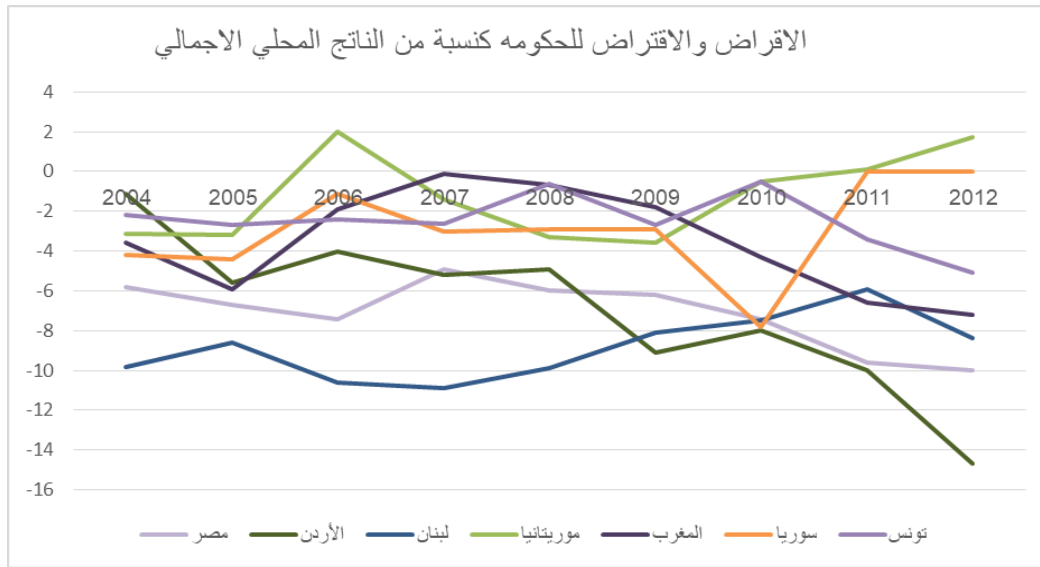
من خلال الجدول (17) كان صافي الإقراض والاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر في سنة 2007 (-4.9) وارتفع في سنة 2009 ليصل إلى (-6) واتسمر في التزايد حتى وصل إلى (-10) في 2012.

وكذلك الحال في الاردن فقد كان صافي الاقتراض والاقتراض في سنة 2007 سجل (-5.2) ومن ثم سجل انخفاض طفيف في سنة 2008 بداية الازمة حيث كان (-4.9) ومن ثم ارتفع ليصل إلى (-14.7) في سنة 2012.

بينما كان في لبنان مرتفعاً وسجل في سنة 2007 (-10.9) وثم انخفض انخفاضاً طفيفاً في سنة 2008 بداية الازمة حيث كان (-9.9) ثم تراجع على مدار السنوات من (2009، 2010، 2011) حتى وصل في سنة 2011 (-5.9) ومن ثم اخذ في الزيادة في سنة 2012 ليصل إلى (-8.4). وكان أيضاً في موريتانيا قد زاد في سنة 2007 بمقدار (-1.4) ومن ثم زاد حتى وصل في سنة 2008 تزامناً مع بداية الازمة إلى (-3.3) وسجل ارتفاعاً طفيفاً سنة 2009 ليصل إلى (-6.0) وامت أخذ في التراجع حتى وصل (-1.7) في سنة 2012.

وكان أيضاً مرتفعاً في سوريا بداية الأزمة في سنة 2008 حيث كان (-2.9) ثم ارتفع حتى وصل سنة 2010 (-7.8).

بينما كان في كل من المغرب وتونس في تزايد مستمر بداية من 2008 إلى 2012 حيث كان في 2008 في المغرب (-0.7) وفي سنة 2012 وصل إلى (-7.2) بينما كان في تونس سنة 2008 (-0.6) وارتفع إلى (-5.1) في سنة 2012 .



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (17)

الشكل رقم (9) الإقراض والاقتراض للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد الأزمة في الدول المختارة خلال الفترة (2012-2004)

8.10.3 صافي تدفقات رأس المال الخاص الغير متضمن الاستثمار الأجنبي:

جدول رقم (18)

صافي تدفقات رأس المال الخاص الغير متضمن الاستثمار الأجنبي للدول المختارة خلال الفترة
(2012-2004)

الدولة/السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	1764.5	5515	1949.2	229.9	-4332.3	3364.12	1555.0	-1644.7	-1322.5
الأردن	122	434.3	1051.34	1235.5	1619.17	576.07	1731.6	1172.82	157.04
لبنان	738.88	-552.7	2446.2	4384.5	1831.55	1747.2	-94.1	3751.5	3555.03
موريتانيا	51.31	-2.14	-1004.5	-17.7	184.18	107.1	316.91	76.56	2.01
المغرب	1749.8	1415	927.62	1509.7	1910.7	2601.31	1864.7	3304.09	2226.54
سوريا	100.0	250.0	-22.0	205.38	112.03	396.37	258.55	-	-
تونس	875.98	187.5	7.51	375.62	615.51	1072.45	907.5	567.7	1001.22

المصدر " صندوق النقد الدولي " (2012-2004)

<https://www.imf.org/external/datamapper/profile/WEOWORLD>

تشير العلامة (-) بأن البيانات غير متوفرة من المصدر

من خلال الجدول (18) شهدت مصر تذبذب في صافي تدفقات رأس المال حيث انه كان في سنة 2007 229.9 مليون دولار بينما كان في سنة 2008 بداية الازمة سجل انخفاض حيث وصل إلى (-4332.3) مليون دولار أي انخفض بنسبة 19.8% ومن ثم ارتفع ليصل إلى (3364.12) مليون دولار في سنة 2009 واخذ في الانخفاض لسنة 2010 يصل إلى (1555) مليون دولار ورجع ينخفض ليصل إلى (-1322.5) مليون دولار في 2012.

بينما كان في الاردن في سنة 2007 (1235.5) مليون دولار وثم ازداد في سنة 2008 ليصل إلى (1619.17) مليون دولار ومن ثم أخذ يتراجع في سنة 2009 ليصل إلى (576.07) مليون دولار ومن ثم بدء يزداد في سنة 2010 ليصبح (1731.6) مليون دولار ومن ثم أخذ بالتراجع حتى وصل إلى (157.04) في سنة 2012.

وفي لبنان كان صافي تدفق رأس المال الخاص في سنة وصل إلى (4385.5) مليون دولار وفي سنة 2008 بداية الازمة خفض إلى (1832.55) وانخفض ايضا في سنة 2009 ليصل إلى (1747.2) أي بنسبة انخفاض تصل إلى 4.6% وانخفض من سنة 2011 إلى سنة 2012 بنسبة تصل إلى 5%.

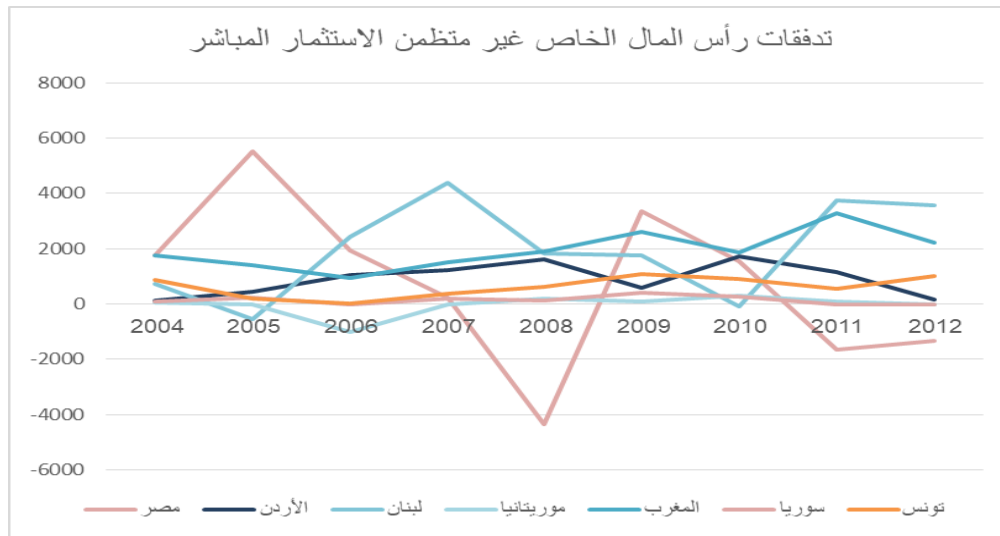
وفي موريتانيا سجل صافي تدفق رأس المال الخاص في سنة 2008 (184.18) مليون دولار وانخفض في سنة 2009 ليصل إلى (107.1) مليون دولار أي بمعدل انخفاض 41.8% وعاد

ليرتفع في سنة 2010 ليصبح (316.91) مليون دولار بمعدل زيادة 1.9% وانخفض في سنوات 2011، 2012 ليصل أدنى مستوى له في سنة 2012 بمعدل انخفاض 7.4% عن السنة التي قبلها.

وفي المغرب كان قد ارتفع تدفق رأس المال الخاص في سنة 2009 ليصل (2601.31) مليون دولار بنسبة زيادة تصل 36% عن سنة 2008 حيث أنه كان في 2008 (1910.7) مليون دولار وانخفض في 2010 إلى (1864.7) مليون دولار بمعدل انخفاض 28% ومن ثم ارتفع في 2011 وكان (3404.06) مليون دولار وانخفض في 2012 بمعدل انخفاض عن السنة التي قبلها بمعدل 32% .

وفي سوريا فقد كان صافي تدفق رأس المال الخاص في سنة 2008 (12.3) مليون دولار وامت ثم ازداد في سنة 2009 ليصل إلى (396.37) مليون دولار بمعدل زيادة 2.5% وانخفض في سنة 2010 بمعدل انخفاض 34%.

وفي تونس سجل ارتفاع في مستوى صافي تدفق رأس المال الخاص في سنة 2007 وكان (375.62) مليون دولار وزاد الارتفاع في سنة 2008 ليصل إلى (615.51) مليون دولار بمعدل زيادة 63% وانخفض سنة 2010، 2011 ومن ثم رجع يزداد في سنة 2012 ليصل إلى (1001.22) مليون دولار بمقدار زيادة تصل إلى 62.6%.

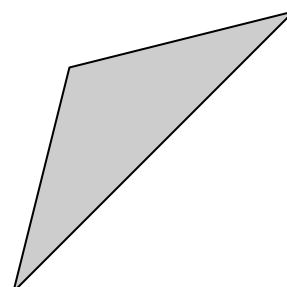


اعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (18)

الشكل رقم (10) تدفقات رأس المال غير متضمن الاستثمار المباشر قبل وبعد الأزمة في الدول المختارة خلال الفترة (2004-2012)

الفصل الثالث

النتائج والنوصيات



1.4 الخلاصة:

يتضح أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشدة على اقتصاديات مختلف الدول العربية والتي كشفت عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات ككل ولذلك فإن الخروج منها يتطلب تكاتف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي العالمي الحالي بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية والسياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دوليا او بوحدة حقوق السحب الخاصة وإعادة اصلاح أسس واليات عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة الى تدعيم الرقابة على المؤسسات المالية من خلال إدارة وارشاف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة وتشرف على إعادة الثقة في المؤسسات المالية من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار وذلك باعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية.

وبهذا يجب إعادة الانضباط الى الجهاز المصرفي لكي يؤدي وظيفته الحيوية من خلال تطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية وأدوات الرقابة عليها ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأزمة والتركيز على السياسات المصرفية المنضبطة والقائمة على إدارة السيولة والعائد وإدارة المخاطر والائتمان وإدارة كفاية رأس المال.

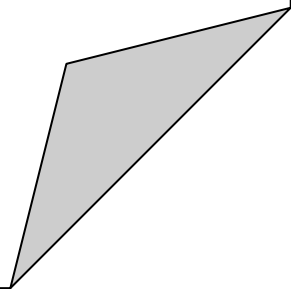
2.4 النتائج:

1. انتقلت الازمة التي وقعت نتيجة للسياسات غير المدروسة في الاقتصاد الأمريكي الذي يعد الأكبر عالميا عبر الحدود بسرعة غير عادية وشمل تأثيراتها اغلب اقتصادات العالم كل حسب ارتباطه بالاقتصاد العالمي وقدرته على مواجهة الصدمات إذا أظهرت معدلات النمو المنخفضة سواء في الإنتاج العالمي او التجارة العالمية على الاقصاديات المتقدمة وبدرجة اقل على الاقصادات الصاعدة.
2. اتسمت هذه الازمة بوصفها الازمة الأطول عالميا بعد ازمة الكساد الكبير (1929-1933) ولا تزال اغلب الاقصادات المتقدمة تعاني من حالة الركود التي بقيت مع اقصاداتها لمدة زادت عن خمس سنوات حتى الآن وأن معدلات النمو المنخفضة لا يمكن ان تعيد الناتج العالمي الى لوضعه السابق قبل حدوث الازمة.
3. ان خطط الإنقاذ التي قدمتها الدول عند بداية حدوث الازمة كانت غير قادرة على معالجة الازمة ووضع الحلول لها وانما كانت تمثل مرحلة تحويل من الازمة المالية الى ازمة اقتصادية.
4. اظهرت الازمة المالية العالمية التكلفة الكبيرة التي تحملتها اغلب دول العالم بسبب الرأسمالية التي تؤكد دائما على قدرة النظام الرأسمالي في التكيف مع أزماته.
5. تمكن الصندوق من توفير الموارد اللازمة لمواجهة الازمة جراء الطلب المتزايد على موارده واستحدثت العديد من التسهيلات في مجال الإقراض حسب طبيعة اقصادات الدول التي يتعامل معها.
6. أدت الازمة المالية العالمية الى زيادة ديون الدول بسبب السياسات المالية التي اتبعتها في بداية الازمة مما أدى الى مشاكل في تمويل موازنتها وتعرض اقصاداتها الى أزمات كادت ان تؤدي الانهيار لولا تدخل صندوق النقد الدولي.
7. استطاعت الاقصادات الصاعدة أن تخفف من الازمة المالية وعاودت نشاطها من جديد بمعدلات نمو جيدة.

3.4 التوصيات:

1. يجب التحرك لوضع نظام نقدي دولي جديد يتخلى عن نظام الصرف الحالي القائم على تعويم العملات والعودة الى نظام الصرف الثابت او العودة الى قاعدة الذهب والتخلي عن الدولار الأمريكي كعملة دولية رئيسية.
2. اعادة النظر في النظم المالية الدولية المعتمدة لمراقبة ومتابعة التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات المالية الدولية التي يعتمد عليها المتعاملون في الأسواق المالية.
3. توسيع الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي حيث أوضحت الازمة ان النظام المالي هو نظام عالمي يرتبط بروابط قوية بين الدولي مما يجعل المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي لا يرتبط بالدولة التي تتعرض للمخاطر فقط.
4. الاستمرار في زيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات المالية لكي يتمكن من مواجهة الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي.
5. يجب ان يحدد الصندوق كونه المؤسسة المالية العالمية التي تشرف على النظام الاقتصادي العالمي ومراقبته للجهات التي اركبت الأخطاء بصورة دقيقة وتحميل المسؤولية للجهات التي تسببت في وقوع الازمة.
6. اعتماد الشفافية لجعل عمليات الاشراف المالي وانضباط الأسواق فعالة وذلك من خلال التزام المصارف والمؤسسات المالية بالافصاح عن أوضاعها المالية الحقيقية وان تاخذ بنصائح الصندوق حول توفير قاعدة دقيقة للبيانات المالية بشكل عام على محمل الجد وذلك لتفادي الوقوع في الازمات المالية.
7. تغيير الآلية التي يقوم عليها نظام الصندوق كونه المؤسسة المالية العالمية التي تقود النظام الاقتصادي العالمي من مؤسسة تهتم بمصالح الدول التي تمتلك الحصة الأكبر في الصندوق للحفاظ على مواردها الى مؤسسة تهتم بكل الدول الأعضاء وتحرص على توفير الموارد المالية وتخفيف الأعباء عنها جراء حدوث الازمات.

المراجع



1.5 الكتب:

- أبو فارة، يوسف، قراءة في الأزمة المالية 2008، جامعة القدس المفتوحة، كلية الاقتصاد، 2008.
- حميد جاسم الجميلي، دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي التطبيقي
- دافيد دريكسول. ما هو صندوق النقد الدولي: إدارة العلاقات الخارجية 1995.
- رمزي زكي: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة - بيروت - دار كاظمه للنشر والترجمة.
- سعيد الصديقي، "سلسلة كتب المستقبل العربي (38) " العولمة والنظام الدولي الجديد"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر 1999.
- سميرة ابراهيم ايوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، 2006.
- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك.
- عادل البزاز، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995
- عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- عبد اللطيف، حنان. الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، 2009.
- عبدالسلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والاقليمية.
- عبدالمطلب عبدالحמיד، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، 2008
- عبدالمطلب عبدالحמיד، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003.
- عثمان بابكر أحمد، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2000).
- غازي عبدالرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل، ط1، 2006.
- فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الاسكندرية، 1975.

- محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، رقم 17، ط1، 2000.
- محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011).
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999.
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006).
- محمود مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار العربية اللبنانية، 1988.
- منى كمال، " الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية"، نوفمبر 2010.
- مها رياض عمر عبدالله، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الازمة المالية العالمية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ديسمبر، 2010.
- يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات / مدخل متكامل، دار الإثراء، 2009.

2.5 المجالات:

- أدبييرس.داس، مارك كوينتين، مايكل و.تايلور، "ضرورة استقلال جهات التنظيم المالي"، صندوق النقد الدولي، والتنمية، مجلد 39، عدد4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002.
- باري أشنجرين ومايكل موسى، "صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998).
- باري جونستون، "تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998).
- بريندا جونثاليث- إرموسيو، "إستنباط مؤشرات لتوفير إنذار مبكر بالأزمات المصرفية"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، جوان 1999).
- الحمش، منير (2008). الأزمة المالية والاقتصادية بين التفسير المالي والاقتصادي، مجلة شؤون الأوسط، عدد 130.

- حيان سلمان، "دور الدولة الاقتصادي واقتصاد السوق"، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد الثاني (جانفي 2005).
- خايم كاروانا وأديتيا نارين"، استخدام مزيد من الأموال في العمل المصرفي"، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 45، العدد 2 (صندوق النقد الدولي، جوان 2008).
- سيم كاراكاداج ومايكل تيلور "نحو معيار مصرفي عالمي جديد - مقترحات لجنة بازل، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000).
- صالح م. نصولي ومدير راشد، "تحرير حساب رأس المال في جنوبي البحر المتوسط"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1998).
- فيتو تانزي، التحول الاقتصادي والدور المتغير للحكومة"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، جوان 1999).
- كريستيان كيلر وكريستوف روزنبرج ونورييل روبيني ووبراد سيتسر، "أهمية بيانات الميزانية في تحاشي الأزمات"، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 39، عدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2002.
- مانويل غيتان، "تأثير التدفقات المالية العالمية على السياسات الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، مارس 1999).
- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 22، العدد 4، 1985.
- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، عدد 4، (ديسمبر 2002).
- مجلة الدراسات المصرفية، المجلد العاشر، العدد الثاني، السنة العاشرة، يونيه، 2002.
- هيوبيل ومحمود برادان، "التحرر المالي في افريقيا وآسيا"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي، جوان 1997).

3.5 المؤتمرات والندوات:

- المومني، رياض، "الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة"، عن المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان (مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية)، جامعة اليرموك، 29/8/ نيسان (ابريل)، 2010.
- د.فؤاد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي المالي الدولي، مداخلة، بيروت، ديسمبر 2009.

4.5 الدوريات والتقارير:

- الأزمة المالية العالمية وآثارها على الدول العربية المصدرة للنفط خلال سنوات 2004-2009م.
- اطروحة دكتوراه- العولمة الاقتصادية والأزمات المالية (الوقاية والعلاج) 2012-2013.
- بلوافي احمد، أزمة عقار أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009.
- التقرير السنوي للصندوق، لنمو متكافئ ومتوازن، 2011.
- زايري بلقاسم، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة شلف.
- عبد الرزاق الشحادة، سمير إبراهيم البرغوثي، "ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- مذكرة بشأن صندوق النقد الدولي، مصرف ليبيا المركزي، (أغراضه وآلية القروض التي يقدمها)، 1999/8/7.

5.5 المواقع الالكترونية:

- بحث حول صندوق النقد الدولي على الموقع يوجد بشبكة المعلومات الالكترونية بمنشورات طلبية الجزائر على الموقع، ص5، [www.http/etudiantdz.com](http://www.etudiantdz.com)
- بحث حول صندوق النقد الدولي، على الموقع [hwww.Htp/etudiantdz.com](http://www.Htp/etudiantdz.com)
- موقع الجزيرة نت: -34BAECB7-FD94-434A-B9BF-9B840271453.htm
- موقع الأسواق نت: <http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/>
- صندوق النقد الدولي:
- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm//approac>
- موقع سواف سافت: الغزالي الأزمة المالية العالمية، التشخيص والمخرج: <http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276>